جامعة غرداية – الجزائر –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي للطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات

بعنوان:

دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية

"دراسة حالة / – دراسة مقارنة لعينة من الدول العربية –

من إعداد الطالبتين:
بن كادي حسناء
بوحميدة هاجر

قيمت بتاريخ 2022/06/1
أمام اللجنةالمكونة من الاساتذة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
بوخالفي مسعود	جامعة غرداية	رئيسا
قطيب عبد القادر	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بن عبد الرحمان ذهبية	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة غرداية – الجزائر –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي للطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات

بعنوان:

دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية

"دراسة حالة / – دراسة مقارنة لعينة من الدول العربية –

من إعداد الطالبتين:
بن كادي حسناء
بوحميدة هاجر

قيمت بتاريخ 2022/06/1
أمام اللجنةالمكونة من الاساتذة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
بوخالفي مسعود	جامعة غرداية	رئيسا
قطيب عبد القادر	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بن عبد الرحمان ذهبية	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

اهدي هذا العمل الى من ساندتني في صلاتها ودعائها...

الى من سهرت الليالي تنير دربي .

الى من تشاركني أفراحي ومآسي...

الى نبع العطف والحنان الى أجمل ابتسامة في حياتي،

الى أروع إمرأة في الوجود : والدتي الغالية حفظها الله ورعها وأطال في عمرها .

الى من علمني أن الدنيا كفاح...

الى من سعى لأجل راحتي ونجاحي الى أعظم و أعز رجل في الكون: والدي الغالي حفظه الله ورعها وأطال في عمره

وإلى سندي وملاذي بعد الله أخواتي زينب وخديجة واخوتي عبد الحق وعبد المالك

والى جداتي واجدادي حفظهم الله ورعاهم.

اهدي هذا العمل ايضا الى عماتي وأعمامي وخالاتي وأخوالي

الى كتاكيت البيت نور الهدى ، إكرام ، أميمة، عبد الاله، عبد المنعم، وجدان

ايناس ، محمد نزار ، زهير ، ريتال ، براءة

وإلى كل من حمل لنا ذرة محبة في قلبه

إلى كل من ذكره قلبنا ولم يذكره قلمنا

حسناء

الإهداء

إلى أبي العطوف سماحي قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ

إلى أمي الحنونة زهرة لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء

إلى إخوتي ساره و خديجة ، فاطمة و، عبد الرحمن و ابراهيم سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني

إلى زوجي أحمد أسمى رموز الإخلاص والوفاء رفيق دربي

إلى ولدي يوسف فلذة كبدي

إلى جميع الأخلاء؛ أهدي إليكم هدا العمل المتواضع.

هاجر

شكر وتقدير

قال صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكره الله".

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الاول والآخر والظاهر والباطن ، الذي أغرقنا بنعمته التي لاتحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لايفنى، وأنار دروبنا فله الحمد حمدا كثيرا وهو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله "محمد ابن عبد الله " عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بالقرآن المبين ، فعلمنا ما لم نعلم ، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

كما يشرفنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى من ساق أفكارنا وساهم في تثبيت خطايانا على دروب المعرفة الاستاذ الفاضل: "**قطيب عبد القادر**" الذي قبل الاشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا طوال مشوار إعداد المذكرة بالنصح والارشاد والتوجيه جزاه الله كل خير.

والشكر موصول إلى أسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من أساتذة وطلبة، وعمال، وعلى وجه الخصوص قسم العلوم الاقتصادية

والشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد راجين من الله عز وجل أن يجازيهم خير جزاء إنه مجيب الدعاء

الملخص:

لقد تم إعداد هذه الدراسة من أجل إظهار دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية وذلك بالاعتماد على المرجعيات الأدبية الحديثة في مجال الحكومة المفتوحة ودور التكنولوجيا في تطوير العمل الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة والتشاركية ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف قمنا بدارسة لعينة من الدول العربية مع استخدام أسلوب المقارنة في الجانب التطبيقي.

ومن أهم النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة نذكر ما يلي:

أن الجماعات المحلية تقوم على مفهوم الحكومة المفتوحة بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال كوسيلة أساسية لحقيق مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة وبهذا توصلنا إلى أن الحكومة المفتوحة هي السبيل لتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: حكومة المفتوحة . إدارة المحلية . جماعات المحلية ـ تنمية المحلية.

Abstract:

This study has been prepared in order to show the role of open government in improving the performance of local groups by relying on modern literary references in the field of open government and the role of technology in developing government work and enhancing transparency, accountability and participation. In order to reach this goal, we studied a sample of Arab countries with the use of the comparative method in the practical side.

Among the most important results obtained in this study are the following:

The local groups are based on the concept of open government by relying on information and communication technology as a basic means to achieve the principles of transparency, participation and accountability. Thus, we concluded that open government is the way to achieve development.

Keywords: open government - local administration - local communities

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	**I**
إهداء	**II**
قائمة المحتويات	**III**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة	**أ- ج**
الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة المفتوحة والجماعات المحلية	
تمهيد	**05**
المبحث الأول: الاطار النظري للحكومة المفتوحة	**06**
المطلب الأول: مفاهيم حول الحكومة المفتوحة.	**06**
المطلب الثاني: نماذج وآطر عمل خاصة بتطبيق الحكومة المفتوحة	**08**
المطلب الثالث: بعض التحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة	**17**
المبحث الثاني: الاطار النظري للجماعات المحلية	**20**
المطلب الأول: الإدارة المحلية	**20**
المطلب الثاني: الجماعات المحلية	**24**
المطلب الثالث: دور وأهمية الحكومة المفتوحة في أداء الجماعات المحلية	**29**
المبحث الثالث: دراسات سابقة	**32**
المطلب الأول: الدراسات خاصة بالحكومة المفتوحة	**32**
المطلب الثاني: دراسات خاصة بالجماعات المحلية	**32**
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	**33**
خلاصة الفصل	**36**

الفصل الثاني: دراسة مقارنة لعينة من الدول العربية	
تمهيد	**38**
المبحث الاول: دراسة الجزائر و المغرب وتونس	**39**
المطلب الأول: دراسة الجزائر	**39**
المطلب الثاني: دراسة المغرب	**40**
المطلب الثالث: دراسة تونس	**41**
المبحث الثالث: دراسة مقارنة لكل من تجربة الجزائر و المغرب وتونس	**42**
خلاصة الفصل	**42**
الخاتمة	**42**
قائمة المصادر والمراجع	**44**
فهرس المحتويات	**47**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	مؤشرات الحكومة الإليكترونية "الحكومة المفتوحة" الخاصة بالجزائر والمغرب وتونس	48

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة	10
2-1	نموذج "بحيرة (Ness)	12
3-1	نموذج نظام الحكومة المفتوحة	16
4-1	وظائف الجماعات المحلية	28
5-1	فواعل الأساسية للحكومة المفتوحة	29

مقدمة

توطئة:

لقد أدى التوسع في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي إلى ظهور إمكانيات جديدة لتفاعل المواطنين مع مسؤوليهم، وفي ظل الانفتاح الحكومي على تقديم الخدمات بصورة أفضل، قفز مفهوم الحكومة المفتوحة إلى الواجهة، فقد تستجيب هذه الأخيرة لفكرة أن "العمل الحكومي يكون أكثر فعالية عندما يكون شفافا وتشاركيا وخاضعا للمساءلة.

وعليه فإن تبني الجزائر لنظام الجماعات المحلية من خلال الحكومة المفتوحة يقضي بإلزامها مقومات هذا النظام فالجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمواكبة التحولات الدولية ولهذا سعت إلى إصلاح نظام الجماعات المحلية فيها استكمالا لسلسلة الإصلاحات في جميع المجالات من أجل إرساء مبادئ الحكومة "الشفافية – المشاركة والمسائلة" بحيث أصبحت الحكومة المفتوحة مطلبا أساسيا في ترشيد إدارة الجماعات المحلية وتحقيق التنمية الشاملة.

وتعتبر البلدية الهيئة القاعدية للجماعات المحلية، حيث تعمل على تلبية الحاجات الخاصة بسكان الإقليم كما تشكل حلقة وصل بين الحكومة والمواطن.

وبالتالي فالبلدية هي الاطار الفعال لإرساء مبادئ الحكومة المفتوحة على أساس المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات ومشاريع التنمية، كما تسمح بتعبئة الطاقات والموارد وترشيد استثمارها وفق رؤية تشاركية تفتح مجالاً واسعا أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية، ومن هذا المنطلق سوف نحاول طرح الإشكالية الجوهرية التالية:

إلى أي مدى تساهم الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية ؟

وتنطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية .

1- ما المقصود بالحكومة المفتوحة والجماعات المحلية؟

2- فيما تتمثل مبادئ الحكومة المفتوحة ؟

3- ما مدى تأثير الحكومة المفتوحة على أداء الجماعات المحلية؟

ب) فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية وإشكالية الدراسة المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- تشكل المساءلة والمشاركة والشفافية أساس تعزيز الحكومة المفتوحة.
- تعاني الجماعات المحلية في الجزائر من نقص الفعالية والإنصاف.
- وجود علاقة ارتباط بين الحكومة المفتوحة والجماعات المحلية.

ج) أسباب اختيار الموضوع:

- ادراك أهمية ودور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية.
- كون موضوع الحكومة في الجزائر ما زال يحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث وخاصة في إدارة الجماعات المحلية.

د) أهداف الدراسة:

- توضيح العلاقة بين الحكومة المفتوحة و الجماعات المحلية.
- التعرف على الحكومة المفتوحة وأهميتها بالنسبة للجماعات المحلية.
- محاولة فهم أعمق لموضوع الحكومة المفتوحة و الجماعات المحلية.

هـ) أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من الدور الذي تلعبه الحكومة المفتوحة من خلال المساهمة في تنمية الجماعات المحلية من ولاية وبلدية وللنهوض بأدائها لمواجهة كل حاجياتها المتعددة وضمان سيرها بشكل فعال.

و) أسباب اختيار الموضوع:

- ادراك أهمية ودور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية.
- كون موضوع الحكومة في الجزائر ما زال يحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث وخاصة في إدارة الجماعات المحلية.

ز) حدود الدراسة:

نقصد به الحدود الزمانية والمكانية لموضوع الدراسة.

- **الحدود الزمانية :**

تمت هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2022/2021 خلال الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى شهر ماي.

- **الحدود المكانية:**

من اجل دراسة هذا الموضوع قمنا بإبراز دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية ثم قمنا بدراسة تطبيقية على بلدية المنيعة.

ح) منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات فقد ثم اختيار المنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري من خلال المفاهيم المتعلقة بالحكومة المفتوحة والجماعات المحلية " الولاية، البلدية"، بالإضافة إلى دراسة مقارنة لعينة من الدول العربية.

ط) أدوات جمع البيانات وتحليلها:.

لقد استخدمنا في الجانب التطبيقي أدوات لجمع البيانات وتحليلها متمثلة في:

- **المقارنة:**

تعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر وهذا يعني انه لا يمكننا إجراء مقارنة بين شيئين متناقضين، فالمقارنة تحتل في مجال العلوم القانونية محل التجربة فإذا كانت العلوم الطبيعية تستخدم التجربة وتعتمد عليها في أبحاثها فإن المقارنة هي البديل في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ي) صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع فيما يخص الحكومة المفتوحة.
- الجهد الذي يتطلبه البحث في الترجمة نظرا لطبيعة الموضوع.

ك) تقسيم الدراسة:

ومن أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى: مقدمة، فصلين، وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الاطار المفاهيمي للحكومة المفتوحة وأداء الجماعات المحلية والدراسات السابقة، المبحث الأول: الاطار النظري للحكومة المفتوحة، المبحث الثاني: الاطار النظري للجماعات المحلية، المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فهو دراسة تطبيقية لما هو في الفصل النظري لإسقاط مضمون الحكومة المفتوحة والجماعات المحلية على بلدية المنيعة من خلال ثلاث مباحث الأول: يتناول التعريف بالبلدية أما الثاني فيتضمن عرض ونتائج الدراسة المقارنة بين عينة من الدول العربية.

وأخيراً الخاتمة وفيها نتناول أهم النتائج المستخلصة من خلال تحليل الإشكالية والتحقق من الفرضيات وتقديم بعض التوصيات لتطوير الموضوع مستقبلاً.

الفصل الأول

الإطار النظري للحكومة المفتوحة وأداء الجماعات المحلية والدراسات السابقة

تمهيد:

تعد الحكومة المفتوحة عبارة عن مقاربة جديدة من أجل القدرة على التصرف في موارد الدولة التي تعتمدها الحكومات الديموقراطية للرفع من نجاعة أدائها وتحسين علاقاتها مع المتعاملين معها خاصة المواطن من خلال تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والمشاركة المدنية، فهدفها هو السماح لكل مواطن الوصول إلى وثائق ومعلومات حكومته بكل شفافية وبروح المسؤولية.

ولهذا فلقد لعبت الجماعات المحلية دوراً بارزاً في حياة المجتمع وتسيير شؤونه، وذلك من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية للقيام بذلك حيث تعتبر هذه الأخيرة بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة، كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة حيث تعمل هذه الوحدات المحلية على إدارة شؤون المواطنين على مستوى الإقليم، في حدود اختصاصاتها التي حددها الدستور لهذا عملت الدولة على توفير مصادر تمويل تمكنها من القيام بعملية التنمية المحلية ومن بين هذه الموارد نجد الموارد الضريبية التي خصصتها الدولة لتمويل الجماعات المحلية.

وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الأول حيث سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الاطار النظري للحكومة المفتوحة.

المبحث الثاني: الاطار النظري للجماعات المحلية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الاطار النظري للحكومة المفتوحة.

المطلب الأول: مفاهيم حول الحكومة المفتوحة.

أولا: تعريف الحكومة المفتوحة

عرفها (Stepham G.Feeney) أنها مدى قدرة الجهات الخارجية على المراقبة العمليات الحكومية والتأثير عليها من خلال الوصول إلى المعلومات الحكومية و مراكز صنع القرار.

فلقد عرفها أنها عملية سياسية واجتماعية متعددة الأطراف (Wirtz.Birkmeycr) أما تشمل أفعال شفافة وتعاونية وتشاركية من قبل الحكومة والإدارة.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعتبر الحكومة المفتوحة أداة لتعزيز الديموقراطية وتحقيق النمو الشامل حيث تعرفها أيضا بأنها " ثقافة الحكم القائم على سياسات وممارسات مبتكرة مستوحاة من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة التي تعزز الديموقراطية والنمو الشامل.[1]

ثانيا: أهداف الحكومة المفتوحة.[2]

أصبح هناك اعتراف متزايد بأن الحكومة المفتوحة ذات أهمية من أجل بناء ثقة المواطنين ومكافحة الفساد، وتحديث القطاع العام وإدارة المالية العامة وإدارة الموارد البشرية، وكذلك جميع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية المحددة في برنامج التنمية المستدامة لعام 2017 وتتمثل أهم أهداف الحكومة المفتوحة فيما يلي:

- تعزيز الحكومة الجيدة: تقوم الحكومة المفتوحة على مبادئ الشفافية والمعلومات الحكومية وحق المواطن في الوصول اليها والمشاركة والمساءلة، وهي خصائص أساسية للحكومة الجيدة لذلك ينظر لها على أنها أداة أساسية لتعزيز الحكومة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- اتخاذ أفضل القرارات: تعزز الحكومة المفتوحة اتخاذ قرارات أفضل في مجال السياسة العامة فالانفتاح يشجع السلطة على اتخاذ قرارات مسؤولة وأكثر ملائمة.
- كسب ثقة الجمهور: يمكن أن تساعد اللقاءات المباشرة مع صناع القرار على بناء الثقة، خاصة إذا شعر المواطنون أنهم يستمعون ويقدرون.

---

[1]- محمد بلهادي، **الحكومة المفتوحة كآلية لتحسين الحوكمة المحلية في الجزائر**، المجلد 12، العدد 01، 2021، مجلة الاقتصاد الجديد جامعة المدية، ص 25.

[2]-محمد بلهادي، مرجع نفسه، ص 29- 30.

- الحد من الفساد: تعد الشفافية أفضل سلاح ضد الفساد إذا رافقتها آليات فعالة لضمان محاسبة الأشخاص الفاسدين ومعاقبتهم، فالانفتاح يشعر المسؤولين بأنهم تحت أنظار المواطنين أو وسائل الإعلام أو المجتمع المدني أو هيئات الرقابة.
- تقديم خدمات أعلى كفاءة: الفكرة الأساسية هي أن "الخدمات العمومية الأكثر استجابة لتطلعات مستخدميها (من خلال الاستفادة من انطباعاتهم وأفكارهم وطاقتهم ويقظتهم).

ثالثا: مبادئ الحكومة المفتوحة.[1]

عندما أطلقت الولايات المتحدة مبادرة الحكومة المفتوحة سنة 2009م، صاغت ثلاث مبادئ للحكومة المفتوحة: الشفافية والمشاركة والتعاون أما لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" فقد حددت خمسة أبعاد للحكومة المفتوحة: المساءلة، والشفافية، والشمول، والفعالية، وقابلية التنافس.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد طورت مفهوم الحكومة المفتوحة ليصبح يرتكز على ثلاث مبادئ: الشفافية، المشاركة، والمساءلة.

1- الشفافية: تشير الشفافية إلى توفر وزيادة تدفق المعلومات لجمهور في الوقت المناسب، والشاملة وذات صلة، وجودة عالية وموثوق بها بشأن الأنشطة الحكومية، فالحكومة المفتوحة تتجلى في ابسط أشكالها في السماح لمواطنين من الوصول إلى المعلومات الحكومية.

يتعلق الأمر بالكشف الطوعي والروتيني عن الميزانيات ومراجعة الحسابات والسياسات والإجراءات التنفيذية، فبدون المعلومات لا يمكن للمواطنين تقييم الإجراءات الحكومية ومساءلة الحكومات على طريقة تسييرها، حيث يعد الكبير من البيانات التي توفرها مختلف الأجهزة مورداً وطنياً هاماً يمكن استخدامه لمساعدة الجمهور على فهم ما تفعله الحكومة ومدى فاعليتها، ومحاسبة المسؤولين على أي مخالفات وبالتالي منع الفساد.

2- المشاركة: وفقا للمشاركة تتحول العلاقة بين الحكومة وأصحاب المصلحة (المواطنون، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية مؤسسات الدولة المستقلة) من مجرد تبادل المعلومات إلى علاقة قائمة على الحوار النشط، فلم يعد المواطنون مستقبلون سلبيون للمعلومات الحكومية، بل على العكس من ذلك، تتشارك الحكومات والمواطنين في بناء مشترك للقيمة.

تكتسي المشاركة المدنية في الشؤون العامة أهمية بالغة، وهي تعود بمكاسب كبيرة على المواطنين والحكومات يمكن اختصارها فيما يلي:

[1]- محمد بلهادي، مرجع سابق، ص 27- 28

- تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمع المدني في عملية صنع القرار.
- وضع سياسات محددة لتلبية الاحتياجات خاصة بالمجتمع المعني.
- آخذ آراء المواطنين بعين الاعتبار.
- توطيد الثقة بالحكومة.

3- المساءلة: تشير المساءلة إلى مسؤولية الحكومات وواجبها في إعلام مواطنيها بالقرارات التي تتخذها بالإضافة إلى تقديم تقرير عن أنشطة وأداء الحكومة بأكملها ومسؤوليها العموميين، حيث يعد السكان المصدر الرئيسي للشرعية لتفويضات المسؤولين الحكوميين، وبالتالي يحق للمواطنين مساءلة الحكومة عن أفعالها من أجل دعم وتعزيز النظام الديموقراطي.

حيث تعني مساءلة المواطنين أنه يمكن للمواطنين التفاعل مع السلطات العام من أجل مراقبة أنشطتهم، والمساهمة في تطوير السياسات وتقديم الخدمات العامة، حيث يتضمن هذا النهج عمليات مثل الموازنة التشاركية، والمراعات الاجتماعية، والوصول إلى المعلومات، والصحافة المؤهلة لتحليل البيانات الحكومية.

المطلب الثاني: نماذج وآطر عمل خاصة بتطبيق الحكومة المفتوحة.

أولا: نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة

وضع الباحثان لي وكواك نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة وهو يركز على الاستعمال الناجح لوسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الوب 0.2 الأخرى في تعزيز مساهمة إشراك المواطن، والنتيجة هي نموذج يقوم على تسلسل منطقي من 4 مراحل تستطيع اتباعه جميع الأجهزة الحكومية.

وعند تطبيق هذا النموذج، تنصح الجهات الحكومية بالتركيز على مرحلة واحدة فقط بدلا من محاولة تطبيق جميع المراحل معا في ذات الوقت.

المرحلة الأولى:

زيادة شفافية البيانات: يكون الهدف الرئيسي تحسين شفافية إجراءات وأعمال الحكومة، وذلك بنشر البيانات المحدثة والحينية بصورة مفتوحة على الشبكة، ويجري تنفيذ ذلك بتحديد بيانات عالية الجودة ذات الأثر المحتمل الكبير نحو 20 بالمئة من البيانات العامة ذات القيمة، وبتحسين دقة البيانات، وتوثيقها وصلتها، وبتنفيذ بنية حوكمة تخص البيانات.

ويمكن لتحسين شفافية البيانات مساعدة المواطنين على فهم أفعال الحكومة، ومساءلتها على هذه الأفعال إلى جانب جعل البيانات متاحة لاستخدام المواطنين لها، أما الحكومة، فإن شفافية البيانات تساعدها على تعزيز ثقة المواطنين بها.

المرحلة الثانية:

تحسين المشاركة المفتوحة: يجري التركيز على استخدام الأدوات والطرائق المختلفة بغرض دفع المشاركة المفتوحة للعموم في أعمال الحكومة وآليات صنع القرار فيها، ففي هذه المرحلة، تصبح الحكومة مفتوحة بفضل تفاعل المواطنين والانتفاع من أفكارهم ومعارفهم التي يمكن لها أن تحسن من عمليات صنع القرار ورسم السياسات، وباستعمال أدوات الوب 0.2، تحصل الحكومة من الجمهور على قصص وأفكار وملاحظات، وتقوم بنشرها، وتسمح هذه الأدوات أيضا للجمهور بالاتصال بالحكومة مباشرة.

المرحلة الثالثة:

تعزيز التعاون المفتوح: يكون الهدف الرئيسي تعزيز التعاون المفتوح بين الحكومة ومكوناتها المختلفة من جهة، والقطاع والجمهور من جهة أخرى، ويعني ذلك أشراك المواطنين في مهام ونشاطات ومشاريع أكثر تعقيدا، مثل كتابة ومراجعة الوثائق، والابتكار في المنتجات والخدمات، وتنظيم الفعاليات.

ويرتبط نجاح هذه المرحلة بقدرة الحكومة على الذهاب إلى أبعد من التعاون البيئي بين مكونات الحكومة المختلفة، للوصول إلى الاستفادة من الأفكار والمهارات والمعارف التي يملكها الجمهور، وهذا ما يتطلب استخدام أدوات للتواصل الاجتماعي أكثر "تعاونية" مثل الويكي أو (Google Docs).

المرحلة الرابعة:

تحقيق الأشراك الكلي: يجري التركيز على جعل إشراك الجمهور ووصولهم أكثر سهولة، عن طريق التكنولوجيات المتاحة، ويكون الهدف الرئيسي التكامل الجيد لجميع الأدوات والطرائق والخدمات التي توفرها الحكومة بمكوناتها المختلفة.[1]

[1]- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" الأمم المتحدة بيروت، أبريل 2018، ص ص 13- 14.

الشكل (1-1): نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة

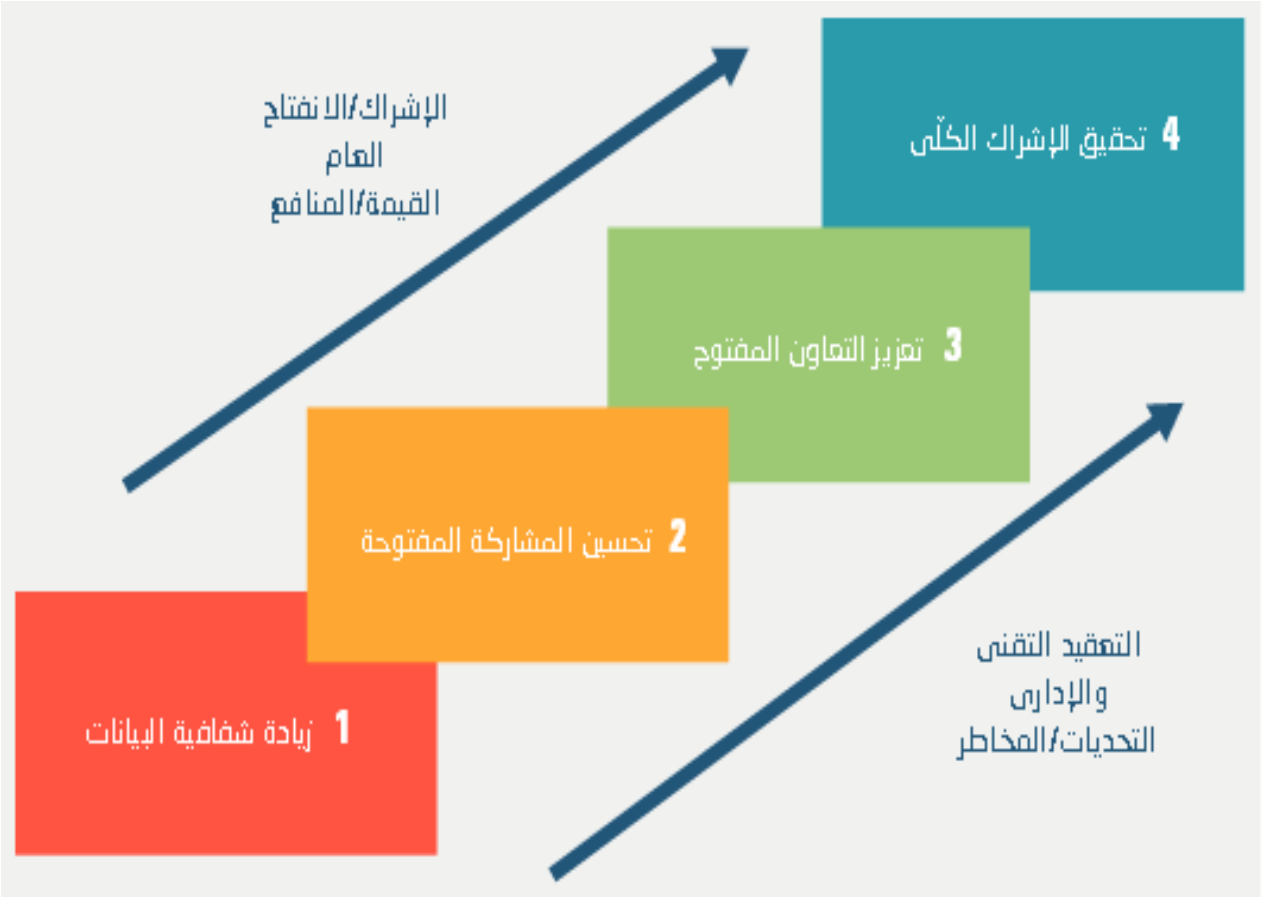

ثانيا: نموذج بحيرة (Ness).

هو إطار عمل وضعه جيغلر وآخرون لتحليل الشروط التي تتيح نموذج بحيرة **(Ness)** للجمهور الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساءلة الحكومة، وتعزيز وصولهم إلى الخدمات، وتحسين رفاههم بوجه عام. ويؤسس النموذج على قناعة بأنه على الرغم من أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين المواطنين تعزيز الحكومة (وخاصة المساءلة)، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه تماما إلا عندما يدرك جميع أصحاب المصلحة وجود فجوة في المساءلة بين الحكومة والمواطنين، وبتحسين شروط الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيكون بالإمكان تسريع انفتاح الحكومة وتقليص فجوة المساءلة.

ويتألف إطار العمل من مكونين هما، النماذج الحكومية، والعوامل السياقية والتمكينية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن المفترض أن يودي التنفيذ الفعال إلى مخرجات محددة، تتعلق بتطوير عمليات صنع القرار، ورسم سياسات عامة أكثر شمولية، وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها، وإصلاحات في السياسات و البنى المؤسسية، وتحسين الرفاه الإنساني.

أ) النماذج الحكومية:

في مركز إطار العمل، تقع نماذج الحكومة التي تعبر عن مراحلها المختلفة. وينظر إلى هذه المراحل على أنها مقاربات مختلفة للحكومة المفتوحة، وهي تحدد بمستوى إشراك المواطنين والتفاعل الإجمالي بين الحكومة والمواطنين، وعبر هذه المراحل، يوجد تغير متدرج في مستوى الإشراك وصنع القرار التعاوني، وهذه المراحل هي الحكومة الشفافة، والحكومة التشاركية، والحكومة التعاونية، وحكومة الإنتاج المشترك:

1- الحكومة الشفافة: تركز على تقديم إمكانية الوصول الشامل والمفتوح للبيانات والمعلومات الحكومية. ويعني ذلك وجود تدفق وحيد الاتجاه للمعلومات من الحكومة تجاه الجمهور، وهو ما يؤدي إلى زيادة شفافية الحكومة.

2- الحكومة التشاركية: تنتقل إلى ما بعد الشفافية، وتشجع إشراك المواطنين في البرامج والمبادرات الحكومية، هنا تصبح الحكومة مقدم خدمات، حيث يجري الإصغاء لاهتمامات المواطنين وتعليقاتهم، وتقديم معلومات راجعة عنها، وتسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم هذه الدورة، وذلك بتحسين الأدوات والطرائق التي تسمح بطلب التعليقات وتقديم المعلومات الراجعة.

3- الحكومة التعاونية: تؤكد على 3 غايات، وتدفع القطاع العام ليصبح بمعنى من المعاني، وهذه الغايات هي: تحسين التدفق ميسرا (Facilitator) الثنائي الاتجاه للمعلومات بين الحكومة والمواطنين، وإقامة شراكات وتعاون بين الحكومة والمواطنين في تصميم وتنفيذ البرامج، وزيادة الإشراك العام عن طريق مداولات مفتوحة حول السياسات والبرامج.

4- حكومة الإنتاج المشترك: "أو الحكومة التي يقع المواطن في مركز اهتمامها" فهي تمثل أعلى مستويات الإشراك العام، ويجري تحقيقها بفضل إجراءات تتيح المشاركة بين الحكومة والمواطنين في صنع القرار، وهي ما يقود إلى التصميم المشترك والإدارة المشتركة للخدمات العامة، وبهذا المعنى، يجري في هذه المرحلة إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة والمواطنين على نحو يسمح بالاعتراف بأن الأفكار والمهارات

والمعارف التي يملكها الجمهور هي أصول جوهرية في تصميم وتنفيذ صياغة الخدمات وغيرها من البرامج والنشاطات الحكومية.[1]

"الشكل (1-2): نموذج "بحيرة (Ness).

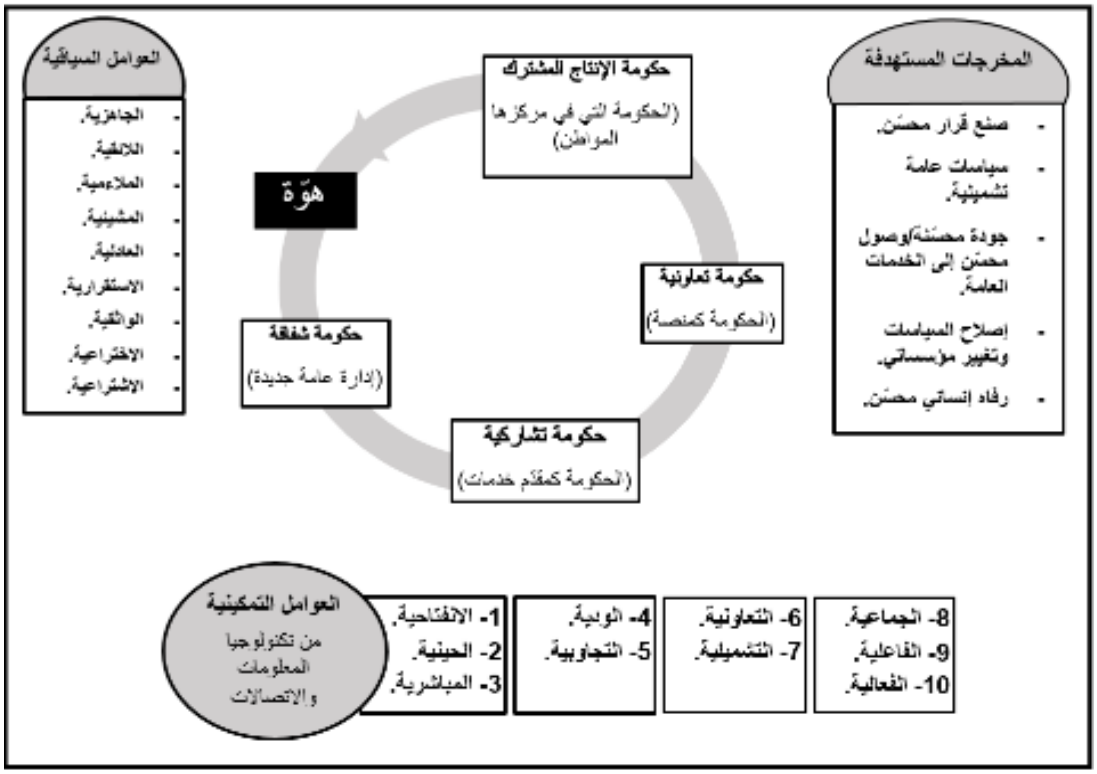

ب) العوامل السياقية والتمكينية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يمكن النظر إلى العوامل التمكينية على أنها عناصر ذات قيمة مضافة، بتطور دورها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح تدريجيا بإغلاق فجوة المساءلة وبتنفيذ وتحقيق الحكومة المفتوحة، وثمة 10 عوامل تمكينية هي:

- الانفتاحية (Openness).
- الحينية (Timeliness).
- المباشرية (Directness).
- الودية (Friendliness).
- التجاوبية (Responsiveness).

[1]- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 14- 15.

- التعاونية (Collaborativeness).
- التشميلية (Inclusiveness).
- الجماعية (Collectiveness).
- الفاعلية (Activeness).
- الفعالية (Effectiveness).

نصل إلى الانفتاحية عندما تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة مدى رؤية المعلومات في حين تشير المباشرية إلى إمكان الوصول الفوري إلى المعلومات المطلوبة، عندما تكون متاحة بصورة مفتوحة.

أما الحينية هي صفة تقديم المعلومات عند حدوثها، وهي تقوم بدور مركزي في عمليات التحديث المستمر للمعلومات، وهو ما يؤدي إلى تحسين الأعمال وعمليات صنع القرار فيها التي تمارسها الحكومة والمواطنين، لأنها تصبح مبينة على بيانات راهنة، وتمثل الودية والتجارية السرعة والطريقة التي يشارك فيها الحكومة والمواطنون بعضهم بعضا.

وتشير التشميلية إلى مدى إشراك المواطنين في صنع القرار الحكومي وإمكانية الوصول إلى المعلومات، ويمكن لزيادة معدلات انتشار التكنولوجيا، وبخاصة التكنولوجيا النقالة، إلى زيادة نطاق التشميلية وصولا إلى المجموعات المهمشة، والنساء، وذوي الإعاقات، وقاطني المناطق الريفية، وتعرف الفاعلية بأنها قدرة المواطنين، معززة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على التعبير عن أفكارهم وتعليقاتهم ومشاركاتهم المتعلقة بالأعمال والبرامج الحكومية، أما الجماعية، فهي تعبر عن قدر أكبر من السلطة والتأثير على أعمال الحكومة التي يمكن أن يحظى بهما إلى المواطنون، عندما يجري ذلك بصورة جماعية، وتسهلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشير التعاونية إلى إمكان العمل المشترك، بعيدا عن الحدود الموضوعية، لتحقيق أهداف ومخرجات مشتركة. وترتبط الفعالية بكلفة المبادرات، وإنتاج ما يلزم واستخدام الأدوات والطرائق الجديدة وإدماجها في عمل الحكومات ومكوناتها المختلفة.

ثالثا: نموذج الخدمة العامة الجديدة.

يدافع هذا النموذج الذي وضعه "دنهار تودنهارت" عن فكرة أن أعضاء الإدارة العامة مسؤولون. عند مزاولة الإدارة الحكومية وتطبيق سياساتها، عن خدمة المواطنين وتمكنيهم. و يمكن تحقيق ذلك 7 مبادئ تحكم ممارسة المسؤوليات في الإدارة العامة، وقد جرى اقتراح هذا النموذج ليكون بديلا عن الإدارة العامة الجديدة الذي يدعو إلى تطبيق مقاربات الأعمال التجارية في تسيير الحكومة.

أ) أسس الخدمة العامة الجديدة:

تعني المواطنة الديموقراطية مزيدا من إشراك الجمهور في الحكومة، وإن المواطنين هم أكثر اهتماما بالمصلحة العامة من مصالحهم الخصة، وينظرون إلى الخدمات والمنتجات والتطويرات عموما من جهة الأثر الذي يمكن لها أن تحدثه على الجماعات البشرية، وعلى المدى الطويل وللوصول إلى هذا النوع من المواطنة، يجب على الحكومة أن تشارك سلطاتها مع المواطنين، وتبنى الثقة، وتتعاون معهم، وتصبح، أثر تجاوبا.

ويعني الحس المجتمعي أن المواطنين يعتبرون أنفسهم مترابطين ومتحدين، وللوصول إلى هذا الحس المجتمعي، لا بد من تطوير مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني / الأهلي التي تركز اهتمامها في احتياجات المواطنين، وتوفر لهم فرص التعبير عن أفكارهم وآرائهم الأزمة لبناء المجتمعات الإنسانية.

ويجب على الحكومة أن تشجع وتدعم إقامة مثل هذه المؤسسات، بغية تمتين الروابط بين المواطنين ومجتمعاتهم.[1]

ب) المبادئ السبعة في الخدمة العامة الجديدة:

1- **المبدأ الأول:** من المبادئ السبعة التي يقوم عليها نموذج الخدمة العامة الجديدة هو "اخدم بدلا من أن توجه" وهو ما يعني أنه يتعين على المواطنين العموميين مساعدة المواطنين على صياغة احتياجاتهم، ثم تقديم ما يلزم للاستجابة لتلك الاحتياجات، وبذلك يكون دور الحكومة هو العمل مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص و المدني / الأهلي لطرح الحلول وتطبيقها.

2- **المبدأ الثاني:** "استهدف المصلحة العامة"، وهو يطالب الحكومة بتوفير الإجراءات التي تسمح للمواطنين، بفضل الخطاب المفتوح، بالسهام في صنع القرارات الخاصة بتوجيه المجتمع، وبمشاركة القيم والأفكار التي يمكن توظيفها كحلول للتحديات التي يوجهها المجتمع.

[1]- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 16.

3- **المبدأ الثالث:** هو "فكر استراتيجيا، واعمل ديموقراطيا"، وهو يؤكد على فكرة أن فكرة أن تحقيق الرؤية الجماعية يتطلب تقاسم الأدوار والواجبات، بحيث يكون بمقدور جميع المواطنين، والموظفين الحكوميين، والمجتمع المدني / الأهلي، والقطاع الخاص، المشاركة في تنفيذ النشاطات والبرامج.

4- **المبدأ الرابع:** هو "قدم الخدمة لمواطنين، لا لزبائن"، وهو يسعى لتقوية العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وتقوية مسؤولية الطرفين في هذه العلاقة، ولدى بناء هذه العلاقة، ينبغي على الحكومة ألا تنظر إلى المواطن كزبون، بل أن تعتمد العدالة والإنصاف لضمان الاستجابة لاحتياجات الجميع.

5- **المبدأ الخامس:** هو "تذكر أن المساءلة ليست عملية سهلة"، يؤكد على فكرة إن المساءلة هي موضوع مركب، ويضع عددا من التدابير التي تمكن المواطنين من التعاطي معها، كأن يطلب من الموظفين الحكوميين ألا يتخذوا القرارات من تلقاء أنفسهم ، بل يسعون لإشراك الجمهور في التعامل جماعيا مع القضايا المطروحة.

6- **المبدأ السادس:** هو "قدر الناس، لا الإنتاجية فقط"، ويذكر الموظفين الحكوميين بأن محاولة التحكم في سلوك الناس، داخل الحكومة وخارجها ، ستفشل إذا لم تؤخذ مصالحهم وقيمهم في الحسبان.

7- **المبدأ السابع:** هو "قدر المواطنة والخدمة العامة فوق نشاط الأعمال" وهو يناشد أعضاء الإدارة العامة بالاستمرار وبالنظر إلى انفسهم كناشطي أعمال في بيئة تشبه القطاع الخاص (أي كمالك لمحل تجاري)، بل أن يبدؤا بالتفكير والاعتقاد بأن الحكومة يملكها المواطنون.

حيث يدفع نظام الخدمة العامة إلى نموذج جديد يمكن أن يؤدي إلى حوكمة إجمالية أفضل، ولذلك فإنه ليس مجرد نموذج من النماذج تطبيق الحكومة المفتوحة، ومع ذلك فإن مبادئ هذا النموذج وأسسه ترتكز على عناصر مثل التجاوبية، والمساءلة، والتعاون، والحوار العام، وصمع القرار والقيادة المشتركة، التي هي جزء من الحكومة المفتوحة، مع فارق يتمثل في غياب دور التكنولوجيا، من الممكن إذا النظر إلى نظام الخدمة الجديدة على أنه عنصر مؤسس في نماذج الحكومة المفتوحة، ومن هنا تأتي أهمية التنبه له.[1]

رابعا: نموذج نظام الحكومة المفتوحة.

وضع ميلارد، نظام الحكومة المفتوحة لإظهار أن الحكومة المفتوحة هي الخطوة القادمة في مسيرة تطوير القطاع العام، وأن نجاح هذه الخطوة يعتمد على كونها جزءا من نظام أوسع للحكومة المفتوحة، يمتد عبر المستويات المختلفة للقطاع العام وما وراءها وصولا إلى الأطراف غير الحكومية والغرض من هذا النموذج هو دفع التعاون لرفع مستوى التنسيق بين الأصول الحكومية والأصول خارج الحكومة.

[1]- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 16 – 17.

ويتضمن نظام الحكومة المفتوح، بالمعنى العريض، بنى مفتوحة وتنظيمات مفتوحة وإجراءات مفتوحة، تسعى للوصول إلى تعاون أفضل بين "الجزر" الموجودة في الحكومة وبين مكوناتها المختلفة في مختلف المستويات. وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة أساسية لتفعيل نظام الحكومة المفتوح، ويجب توظيفها بالتوازي مع التشارك في استخدام الموارد، عن طريق مقاربات نزولية وصعودية على حد سواء.

ويتضمن النموذج ثلاثة مكونات رئيسية: وهي الأصول المفتوحة، والإشراك المفتوح، والخدمات المفتوحة. أما الأصول المفتوحة فهي تلك العناصر كالبيانات، والمهارات، والمعارف، والأشخاص، والتمويل، والإجراءات، المتوفرة على جميع المستويات في المجتمع، والتي يمكن تقاسمها واستخدامها تعاونيا في ابتكار منتجات وخدمات جديدة، ورسم سياسات أفضل، والدفع نحو إجراء تغيرات مجتمعية جذرية.

أما الخدمات المفتوحة، فهي تلك الخدمات التي تسمح بتمكين المستخدم، وإيجاد قيمة عامة للمجتمع في الوقت ذاته. وبغية صنع مثل هذه الخدمات، لابد من تفهم احتياجات الناس وسلوكهم، لكي تتضمن كل خدمة مقدمة إلى المواطن.

ويدل الإشراك المفتوح في النموذج على الفرصة الممنوحة لكل المجتمع للمشاركة في النشاطات الحكومية، التي توفر إمكانيات الإبداع المشترك، وتصميم الأنظمة والخدمات والمنتجات الأزمة لأغراض التنمية، ولعمل الحكومة وإجراءاتها.

وبحسب هذا النموذج، تتفاعل الأبعاد الثلاثة لنظام الحوكمة المفتوحة باستمرار، وعند تفاعل الأصول المفتوحة مع الإشراك المفتوح، يمكن تعزيز شفافية والمساءلة، وعند تفاعل الأصول المفتوحة مع الخدمات المفتوحة، ينتج الابتكار والإبداع المشترك، وعند تفاعل الخدمات المفتوحة مع الإشراك المفتوح يمكن الوصول إلى مشاركة مفتوحة أفضل، لذلك لابد من ضمان أن تكون المكونات الثلاثة متاحة لكي يمكن تحقيق الحكومة المفتوحة، التي تقع في مركز نظام الحوكمة المفتوحة ذي النطاق الأوسع.[1]

[1]- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 19 - 20

الشكل (1- 3): نموذج نظام الحكومة المفتوحة

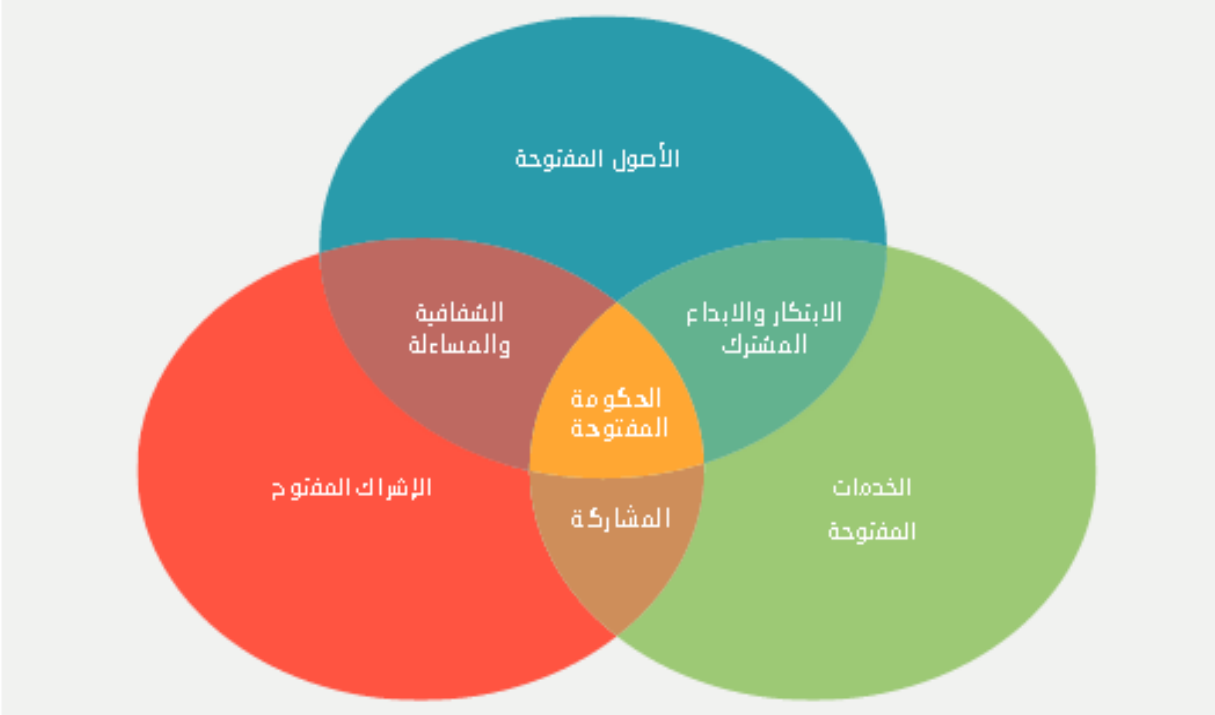

المطلب الثالث: بعض التحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة:[1]

يمكن أن يواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة بنطاقها الكامل، وخاصة عندما تتضمن تدفقا مستمرا للبيانات والمعلومات والمعارف، وتعاونا وحواراً مفتوحاً، ومسؤوليات مشتركة، بعض التحديات.

وترتبط هذه التحديات بعضها ببعض، وهو ما يعني أن الفشل في إيجاد حلول لأحد هذه التحديات أو الحد من تأثيره يمكن أن يفاقم من آثار تحديات أخرى، فلابد إذا من أخذ جميع التحديات الممكنة في الحسبان عند التخطيط لأي من مبادرات الحكومة المفتوحة، وإدراج تدابير للحد من آثارها، ويمكن تقسيم التحديات إلى عدة أصناف وهي، التحديات المؤسسية والبشرية، والتحديات التشريعية والتنظيمية، والتحديات التكنولوجية، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

[1]- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 19 - 20

أولا : التحديات المؤسسية والبشرية.

تتطلب مبادرات الحكومة المفتوحة التزاما من الحكومة ومكوناتها وأطقمها البشرية، إلى جانب ضرورة توفير تمويل كبير لتطوير وصيانة وتحسين المنتجات والخدمات المقدمة إلى الجمهور، وقد لا تكون الممارسات الحكومية التقليدية في رصد الموازنات ملائمة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المبادرات المخطط لها، لذلك لا بد من دراسة كفاية الموارد البشرية والمالية والوقت اللازم للتنفيذ خلال مرحلة التخطيط للمبادرات، والتفكير في تضمين معالجات لها.

وقد لا تتمتع الأطقم الحكومية بالمهارات الضرورية لتطبيق مبادرات الحكومة المفتوحة ، مما يقتضي تدريبهم التدريب اللازم لاكتساب تلك المهرات، وذلك بغية تمكينهم من الإسهام بنجاح في تطوير وإدارة هذه المبادرات، ويقترن ذلك بإمكانات التغيرات في ثقافة المؤسسات، فالحكومات تقليديا ذات بنية تراتبية في هيكلتها وكذلك في آليات صنع القرار، وتتبع نموذجاً للتحكم والرقابة يجري بموجبه "حراسة" المعلومات والمعارف، ونشرها شيئا فشيئا إلى الجمهور.

ولكي يمكن تحقيق الحكومة المفتوحة على نطاقها الكامل، قد يكون ضروريا إجراء تغيير ثقافي في ذهنية وسلوك الأطقم الحكومية، وإلا فقد تصبح تلك المبادرات هشة، وتفشل على الأغلب في تحسين شفافية الحكومة وإمكانية مساءلتها.

ثانيا: التحديات التشريعية والتنظيمية.

يتطلب التحول نحو الحكومة المفتوحة الوصول إلى المعلومات الحكومية والتي تعتبر الحجر الأساسي في الحكومة المفتوحة، وبالتالي لابد من وضع إطار عمل تشريعي وتنظيمي لدعم التحول نحو الحكومة المفتوحة. ويتضمن هذا الاطار صياغة قانون خاص بالوصول إلى المعلومات إن لم يكن مقرا كما يتضمن النظر في إعادة تطويع بعض التشريعات النافذة، مثل التشريعات الخاصة بمعالجة وحماية البيانات من المتطلبات الأساسية، إذ يمكن عند جعل المعلومات المفتوحة، وتوظيف تكنولوجيات جديدة مفتوحة، الكشف عن معلومات ذات طبيعة سرية دون قصد، مما قد يؤدي إلى إضعاف مناعة الأنظمة ضد الاختراق من الخارج.

وتتطلب الحكومة المفتوحة صياغة تشريعات جديدة مثل التشريعات المتعلقة بالبيانات الحكومية المفتوحة التي توضح ما يمكن الكشف عنه، ولابد من العمل أيضا على إصدار اللوائح التنظيمية اللازمة لإنقاذ القوانين والتشريعات والتي تساعد في نشر واستخدام التكنولوجيا اللازمة لتطبيق الحكومة المفتوحة.

ثالثا: التحديات التكنولوجية.

تتطلب التكنولوجيات اللازمة لدعم تحقيق الحكومة المفتوحة توفر إمكانات، وعرض حزمة اتصالية، وتجهيزات وبرمجيات، ومضافات للبيانات قد لا تكون البنى الأساسية القائمة قادرة على التعامل معها. وقد يكون تحديث تلك البنى الأساسية صعبا، إذ يتطلب تحديثها وقتا وتمويلا، وثمة متطلبات أخرى تتعلق باتساع طيف التكنولوجيا المتاحة، لأنها تقود إلى مشكلة اتخاذ القرار بخصوص التكنولوجيات والإمكانيات التي ينبغي اعتمادها للوصول إلى تنفيذ الحكومة المفتوحة على الوجع الأمثل.

كما لابد من نشر توافر التكنولوجيا وتوسيع استخدامها لتمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في الحكومة المفتوحة وتحقيق الشمولية للجميع والمساواة، وبالتالي لا بد من تقليص الفجوة الرقمية من أجل التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي ودعم المساواة للفئات المهمشة داخل المجتمع.

وأخيرا يجب التنبه إلى موضوع التكامل بين التطبيقات المختلفة، بغية توفير وصول اعتيادي سلس إلى الخدمات يسمح بإشراك الجمهور وتعاونهم.

رابعا: التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن مستوى الاندماج الاجتماعي للسكان وشموليته للجماعات المختلفة، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعب، يعد أيضا تحديا محتملا، ولأن الحكومة المفتوحة كانت قادرة على تحسين الشمولية للجميع والمساواة، لأنها تتيح لأي فرد من المجتمع الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية والمشاركة في صنع القرار وصياغة السياسات بغض النظر عن الموقع، أو الجنس والسن والإمكانيات، فمع ذلك قد لا تعم الفائدة منها نتيجة للإقصاء واللامساواة الاجتماعية التي قد تعاني منهما المجموعات المهمشة.

إن توفير الخدمات بواسطة الأنترنت وتحقيق انخراط أفضل للموطنين لا يعني بالضرورة أن الوضع الاجتماعي للفئات المهمشة سيتحسن طالما أن وضعهم في المجتمع الأوسع لايزال نفسه. ولذلك يستعين على الحكومات تنفيذ برامج محددة وموجهة لتحسين الوضع العام للفئات المهمشة وتغيير رأي المجتمع الأوسع حيالها.[1]

[1]- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثاني: الاطار النظري للجماعات المحلية.

المطلب الأول: الإدارة المحلية.

أولا: مفهوم الإدارة المحلية وأسباب نشأتها.

- **مفهوم:**[1]

أنها مجلس منتخب تتآزر فيه الوحدة المحلية ـ فيعرفها الكاتب البريطاني (Modie Grane) ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام ناخبي سكان الوحدة المحلية وتعتبر مكملا لأجهزة الدولة.

- عرفها الشيخلي بأنها "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة.

"جعل من القرية أو البلدية جماعات، ويعرفها الأستاذ (Andre Delaubadaure) لامركزية يتم تنظيمها بالطريقة التي تساعدهم على إدارة انفسهم بذاتهم مع إبقائهم مندمجين في الدولة.

- والإدارة المحلية هي "أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بالشخصية المعنوية الاعتبارية، ويمثلها مجالس منتخبة من أبناءها لإدارة مصالحها تحت أشراف ورقابة الحكومة المركزية.
- عرفها قاموس اوكسفورد لإدارة المحلية، بأنها الحكومة المركزية من مجموعة أشخاص لمكان معين انتخب من السكان المحلين المنتخبين، الذين يتولون مسؤولية الحكومة المحلية، ويطلق عليهم اسم المجلس، وتتألف السلطة المحلية من الرسمين الذين يدفع لهم ويتخذون القرارات التي اتخذها المجلس.

[1]- د. محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية (مفهوم، الفلسفة، الأهداف)**، الملتقى العربي الأول، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ صلالة، سلطنة عمان، 18– 20 أغسطس 2003، ص 8- 9

- **أسباب نشوء الإدارة المحلية.**[1]

تعتبر الإدارة أداة مهمة لتنظيم جهود الفرد والجماعة داخل المجتمع، وترجع نشأة نظام الإدارة المحلية إلى أسباب متعددة حفزت الدول المختلفة إلى الأخذ بهذا النظام، ثم التوسع فيه ومن هذه الأسباب نذكر منها:

أ) ازدياد وظائف الدولة : كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في الإدارة المحلية.

ب) تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية: يلاحظ أن الإدارة المركزية عندما تقوم بأداء الخدمات تضع أنماطا وأساليب متشابهة تطبق على كافة المواطنين وفي جميع أنحاء القطر على قدم المساواة.

ان اتباع هذه الأساليب لا تشكل عقبة بالنسبة للخدمات القومية التي يشترك في الانتفاع والاستفادة منها جميع المواطنين، ولكن الأمر يختلف كليا بالنسبة للخدمات المحلية فالتفاوت بين المناطق الجغرافية في القطر الواحد يتطلب تباينا واختلافا في الأساليب المتبعة لأداء الخدمات فمثلا مدينة كبيرة السكان تختلف مشكلاتها عن مدينة محدودة السكان وإجراءات الوقاية الصحية تختلف من مدينة واقعة على الحدود إلى مدينة داخلية.

ج) الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية: يحاول نظام الإدارة المحلية إشراك اكبر عدد من السكان المحليين في إدارة وتنظيم شؤونهم، ومن هنا فإن هؤلاء يكونون أكثر تفهما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية الذين لا تتوفر في الكثير منهم الدراية والتحسس بحاج الأهالي ورغباتهم.

د) العدالة في توزيع الأعباء المالية: عند قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة للدولة والمرافق المحلية، وهو ما لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بالنسبة لدافعي الضرائب إذ أن الحكومة المركزية التي تقوم بمشيئتها بتوزيع ما جمع لديها من مال على المرافق العامة.

ثانيا: خصائص الإدارة المحلية.[2]

تتميز الإدارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها.

- قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

---

[1]- سهل عفاف، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر "أكاديمي"، جامعة محمد بوضياف، 2016، ص 14- 15.

[2]- سليماني محمد وآخرون، **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 3 جوان 2015، جامعة المدية، ص 167.

- هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل.
- تعمل على تكثيف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة.
- تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة.
- اشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لان الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات.
- إثارة الحماس و التنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض مجتمعاتهم في ذلك على جهودهم الذاتية.

ثالثا: أهمية الإدارة المحلية.[1]

ان للإدارة المحلية أهمية بالغة يمكن حصرها فيما يلي:

- توفير أكبر قدر من الاستقرار والطمأنينة لأكبر عدد ممكن من الناس.
- أن الإدارة المحلية توفر ميزة التخصص من خلال التقسيم الجغرافي لإقليم الدولة إلى وحدات إدارية يسهل إدارتها وتنظيم نشاطها، وهذا التقسيم لابد أن يراعي عند القيام به عدة معايير أهمها: الكثافة السكانية، الموارد الطبيعية.
- تظهر الأهمية العلمية والتقنية لنظام الإدارة المحلية، من حيث أن توسيع نشاط الدولة وتدخلها في مختلف الميادين جعلها عاجزة عن إدارة جميع الأنشطة، وتقديم كل الخدمات من المركز والبطء في الاستجابة لمطلب المواطنين، نظرا للتعقيد الذي كان يعرفه تنقل الملف عبر مستويات متعددة حتى يصل إلى العاصمة، لذلك كان لابد من إيجاد صيغة لتقسيم الوظائف على المستوى المحلي مع احتفاظ السلطة المركزية بالتقرير في الشؤون ذات البعد القومي.
- نظام الإدارة المحلية الأداة الفاعلة للمساهمة في إدارة النشاطات لمحلية وإتاحة الفرصة للسلطة المركزية كي تتفرغ للمسائل القومية في رسم السياسات العامة ومراقبة تنفيذها.
- أن الإدارة المحلية والمواطن المحلي يؤديان دوراً أساسياً في أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية على المستوى المحلي والقومي. [2]

رابعا: أهداف الإدارة المحلية.

---

[1]- بوشيوان صبرينة، **دور الإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي**، مذكرة ماستر "أكاديمي"، جامعة حمد دراية أدرار، 2021، ص 7- 8.

[2]- سوداني كلثوم وآخرون، **النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر "أكاديمي"، جامعة أدرار، الجزائر، ص 17- 18

تهدف الإدارة المحلية إلى ما يلي:

أ) الأهداف السياسية:

- الديموقراطية والمشاركة تأسيسا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم في إدارة الخدمات، وتوزيع المشاريع الإنمائية، حيث أن قاعدة إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية، يدرهم على العمل السياسي ويعزز لديهم مهارات شؤون الدولة والحكم.
- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي.
- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

ب) الأهداف الإدارية:

- تحقيق الكفاءة الإدارية، أشار براونج من وجهة نظره أن نظام الإدارة المحلية أكثر جدوى اقتصادية من تبني النظام المركزي عند تقديم السلع والخدمات المحلية، فهو أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة للنظام المركزي.
- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة، ومنح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع و الاستفادة من أداء بعضهما البعض.
- التخلص من البيروقراطية التي تتصف بها النظم الحكومية، وانتقال صلاحية تقديم الخدمات إلى هيئات وأشخاص هم على علم بطبيعة الحاجات المحلية، تحت رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.
- تقريب المستهلك من المنتج، من خلال قيام ممثلي الهيئات المحلية المنتخبة بتقرير الخدمات المطلوبة والإشراف على إدارتها، وتمثيل جهود المستفيدين منها، ويشتركون معهم في تمويلها.

ج) الأهداف الاجتماعية:

وتتركز الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- تسهم الإدارة المحلية في دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته، وإدارته، ورغبته في المشاركة في إدارة شؤونه المحلية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.
- تحديد احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها واجتماعياً.
- تنسيق الجهود الجماعية للوحدات المحلية.
- محاربة المشاكل في كل من المجال الاجتماعي والاقتصادي، مثل: القضاء على البطالة، لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

المطلب الثاني: الجماعات المحلية.

أولا: مفهوم الجماعات المحلية.

- تعرف الجماعات المحلية على أنها مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي.

قد تكون منتخبة أو معينة وتباشر اختصاصا عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزة المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية.[1]

- الجماعات المحلية هي عبارة عن منطقة جغرافية، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، ولهذه الاعتبارات تعددت تسمياتها، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه .

فالجماعات المحلية تتمثل في (البلدية والولاية) تابعين في اطار أحكام المادتين 15 و16 من الدستور ومعرفة بالقانونين 90 / 08 و90 /09 المؤرخين في 07 أفريل 1990 بحيث هما الوسيلتان للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه عبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

1- الولاية: هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة تنشأ الولاية بقانون، إذن فالولاية ذات شخصية معنوية وتتمتع المالي، ولكي تقوم بمهامها فهناك هيئات للولاية تتمثل في: المجلس الشعبي الولائي ـ الوالي.

2-البلدية: وهي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي قاعدة إقليمية لامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

وهي ذلك الجزء من التراب الوطني، لأنها إقليم جغرافي داخل الدولة، كما أنها الخلية الأساسية للشعب والدولة.[2]

---

[1]- عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التنمية والتسيير**، شهادة ماجيستير في التهيئة العمرانية، 2008، جامعة قسنطينة، ص 25.

[2]- بوتاتة عبد الحق وآخرون، **ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ص ص 15- 16.

ثانيا: خصائص الجماعات المحلية.[1]

تتميز الجماعات المحلية بالعديد من الخصائص والمميزات أهمها:

1- الاستقلالية الإدارية: وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته في المادة الأولى من القانون البلدي في الجزائر، حيث لا يكفي وجود مصالح متميزة ومنح الشخصية المعنوية للوحدة المحلية لقيام نظام الإدارة المحلية، إذ لابد أن يكون المجلس المحلي القائم على هذه المصالح مستقلا في ممارسة وظائفه الإدارية عن الحكومة المركزية. والاستقلال الإداري هو أيضا أن تنشئ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقاً لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة.

2- الشخصية المعنوية: تتمتع الجماعات المحلية بما يسمى الشخصية المعنوية التي تسمح لها بالعمل في إطار قانوني، كما لديها استقلالية من حيث تعيين الموظفين والحصول على الموارد الذاتية. وتمارس سلطتها فيما يخص اتخاذ القرار وهذا يضمنه وجود مجلس منتخب، والقرارات التي يتخذها المجلس تنفذها السلطات التنفيذية المحلية.

3- الاستقلالية المالية: أن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في الجزائر بأن يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال و الحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية.

ثالثا: أهمية الجماعات المحلية.

إن أهمية الجماعات المحلية تبرز من خلال الاهتمام الكبير الذي حظيت به من طرف العديد من الباحثين وذلك حسب اختصاص كل باحث وهنا تعددت وجهات النظر لهذه الأهمية واختلفت حسب الزاوية التي يراها كل باحث، فعلماء الاجتماع مثلا اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي ويعتبرون أن الجماعات المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل بين موظفي الأقاليم والسكان المحليين.

[1]- خيضر أمينة وآخرون، **حوكمة الجماعات المحلية في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ـ جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، ص 49

كما يكمن النظر إلى الجماعات المحلية من زاوية سياسية باعتبارها مجلس محلية منتخبة تمثل قاعدة لامركزية يمكن للمنتخبين من خلالها المشاركة في صنع القرار على مستوى البلديات والولايات لما يجسد فكرة الديموقراطية التي تضمن الحريات وتعزز مشاركة المواطن المحل في صنع القرار.

رابعا: أهداف الجماعات المحلية ووظائفها.

الأهداف:[1]

الأهداف السياسية: ترتبط هذه الأهداف بمقومات الجماعات المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية، وأنماط العمل السياسي الذي يتبع نفس المبدأ، في إطار تلك الأهداف النوعية التالية.

التعددية: يقصد بها توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة، وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذ قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والثقافة والأمن وغيرها.

الديموقراطية: تعتبر الديموقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، تلك الديموقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية، ولعلى ممارسة الديموقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي:

- تتيح فرصة تدريب القيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى من المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى القومي.
- تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن، وتمكينه من التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة لاختيار الكفء، ومناقشة القضايا مثل إيرادات نفقات الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي.

الأهداف الإدارية: إن تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة والدقة والكفاءة في الاستجابة للمتطلبات، واحتياجات السكان المحليين ويحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم

[1]- بوتاتة عبد الحق وآخرون، **ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سابق، ص 18/16.

بالخدمات العامة، لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة، فهو يتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بأداء وانتقادات المجتمع المحلي ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية في:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.
- التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.

الأهداف الاجتماعية: يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم حيث أن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بسهولة.
- شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

الوظائف:

لا تختلف وظائف الجماعات المحلية بين الولاية والبلدية فالجماعات المحلية تختص بأعمال التنمية الاقتصادية والثقافية وتهيئة الإقليم وحماية البيئة ومن أبرز هذه الوظائف ما يلي:

1- المهام الاجتماعية والثقافية: في المجال الاجتماعي والثقافي هنالك عدة قطاعات تتدخل فيها الجماعات المحلية مثل:

قطاع السكن: تعمل الجماعات المحلية في هذا المجال على إيجاد سكن ملائم من خلال وضع شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة وتفعيلها.

قطاع التربية والتكوين المهني: تقوم في هذا الاطار بإنجاز مراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني.

قطاع الصحة: ففي مجال الصحة وهي تعمل على توفير شروط الخاصة بالأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور وإنشاء الهياكل الصحية من قاعات علاج وغيرها.

2- المهام الاقتصادية والمالية: تعددت المهام الاقتصادية للجماعات المحلية، ويمكن حصرها كما يلي:

- تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين وذلك عن طريق العدالة في توزيع المداخيل.

- تعبئة الطاقات والمهارات المحلية بإدماجها في العملية الاقتصادية.
- تطوير النشاطات الاقتصادية.
- العمل على تحسين مستوى التشغيل بتوفير مناصب شغل جديدة.

وهناك عدة وظائف أخرى أسندت إلى الجماعات المحلية، ممثلة في مؤسساتها المختلفة (الولاية – البلدية) وما يتبع مصالحها ويمكن أن نحصر هذه الوظائف فيما يلي:

- الأمن والنظام العام.
- المصلحة العامة المحلية.
- الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن .
- تخليد الرموز الوطنية.

الشكل (1-4): وظائف الجماعات المحلية

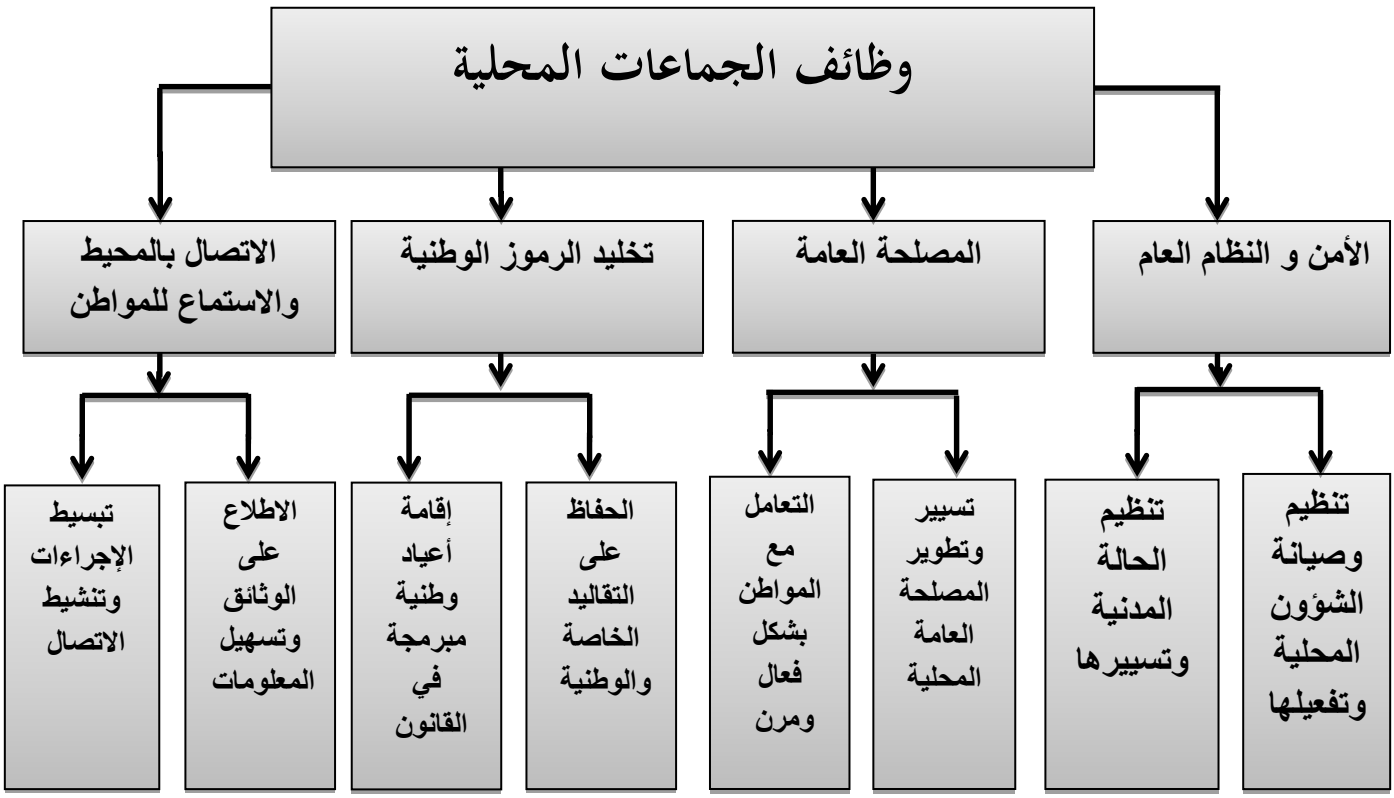

المصدر: وثيقة رسمية من المديرية

المطلب الثالث: دور وأهمية الحكومة المفتوحة في أداء الجماعات المحلية.

تبرز أهمية الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية من خلال ارتباط مفهوم الحكومة المفتوحة بالجماعات المحلية اذ تعتبر البنية القاعدية للدولة و التي من خلالها يتم تكريس الديموقراطية التشاركية على المستوى المحلي انطلاقا من مجموعة من المبادئ و الفواعل الأساسية وكذا مختلف الخصائص والمميزات التي تعمل على تطوير الأداء الفعلي للجماعات المحلية ضمن الأطر القانونية.

وبسبب تزايد حجم المطالب والضغوطات على الدولة أدى إلى عدم قدرة السياسات التنموية على تلبية تلك المطالب ولمواجهة تلك التحديات وجب علينا التركيز على الجماعات المحلية في ظل عجز مختلف أساليب الحكم في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، أصبحت الحكومة المفتوحة الحل الناجع للتخفيف من حدة تلك الضغوطات حيث تعتبر الحكومة هي السبيل لتحقيق التنمية.

الفرع الأول: الفواعل الأساسية

تعتبر الحكومة المفتوحة تفاعل لمجموعة من أطراف الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، فهي تعبر عن مقاربة تشاركية ورؤية مشتركة ومركزية اتخاذ القرار وبالتالي إعادة تفعيل دور الحكومة باشراك الفواعل الأخرى.

الشكل (1-5) : فواعل الأساسية للحكومة المفتوحة

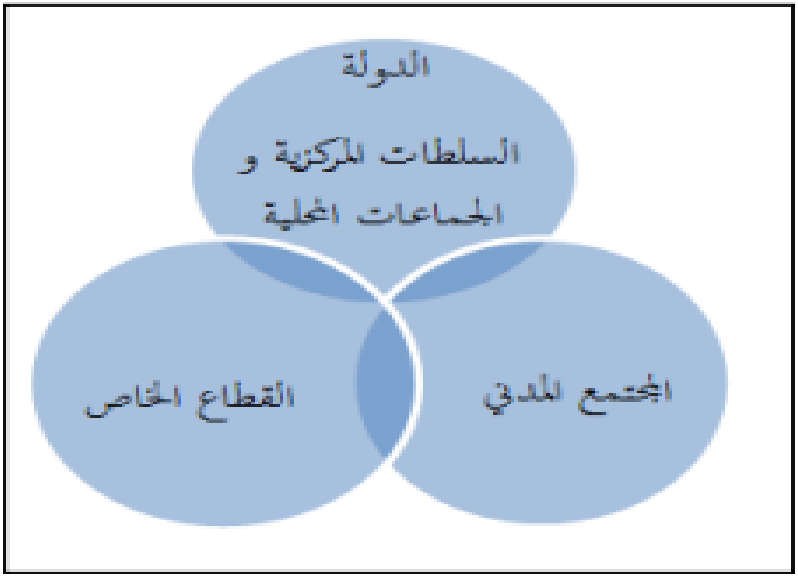

- **الدولة :**

الدولة كما هو معروف تتكون أساسا من ثلاث أركان: الإقليم، الشعب، والسلطة، وهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بن الحاكم والمحكوم، وبالتالي فإن الدولة هي المسؤولة عن توفير الاطار التشريعي الذي ينظم العلاقة بينهما وبين أفراد الشعب وذلك بمشاركتهم في تسيير شؤونهم، وبالتالي احترام مبدأ حكم القانون.

وتعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وفقا لنظام الوصاية معتمد من طرف السلطات المركزية وهي تساهم في:

- تخفيف العبء على الإدارة المركزية عن طريق توفير مصادر للتمويل المحلي.
- إشراك المواطنين المحليين في إدارة وحداتهم المحلية.
- ربط الحكومة بالقاعدة الشعبية.
- تأسيس مشروعات اقتصادية تتلاءم واحتياجات السكان.

- **القطاع الخاص:**

فالقطاع الخاص فاعل رئيسي من فواعل الحكومة المفتوحة حيث يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجال لتشغيل الأيدي العاملة، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين الخدمات.

كما يقوم القطاع الخاص أيضا على تعزيز الشفافية وتقديم الأفكار والرؤى الجديدة إلى صناع القرار.

- **المجتمع المدني:**

لقد اكتسب المجتمع المدني أهمية كبيرة في إطار الحكومة من خلال ما يلي:

- تكريس الديموقراطية التشاركية والتي تجعل من المواطن شريك من خلال توسيع انخراط المواطن في الحوار والنقاش العمومي.
- المشاركة مع السلطات المركزية والجماعات المحلية في مناقشة القضايا ونقل الرغبات المواطن المحلي إلى الجهات المعنية والمساهمة في صياغة القوانين وتعديلها.

الفرع الثاني: المميزات.[1]

تتميز الجماعات المحلية بعدة مميزات ألا وهي:

1-1 الاستقلال الإداري: معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية، وهي نتيجة من الثبوت أو الاعتراف بالشخصية المعنوية للجماعات المحلية، قدرا من الاستقلال الذاتي المحلي، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة.

ومن مزاياها ما يلي:

- تخفيض العبء عن السلطة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار قرارات متعلقة بالمصالح المحلية.
- تحقيق مبدأ الديموقراطية من خلال مشاركة مباشرة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية.
- تكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية، ونحقق الاستقلالية الإدارية في الجماعات المحلية من خلال:

- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية: يرجع سبب مبدأ قيام نظام اللامركزية إلى وجود مصالح وشؤون محلية، تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان الإقليم أو جهة معينة من الدولة، تختلف عن الاحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.
- تمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية: تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة من خلال إعطاء بعض الأجهزة استقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بم يترتب عن ذلك من حقوق، ومن التزامات وتحمل للمسؤولية.
- تمثيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب: لا ينبغي أن تنمح المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها، لابد من الأخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أو غالبيتها على الأقل، ذلك لان نظام الإدارة المحلية لا يهدف فقط إلى تحقيق أهداف إدارية وتقديم الخدمات للمواطنين بصورة جيدة

[1]- طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص 22-23

فحسب، ولكنه في الوقت ذاته يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية تتمثل في ترسيخ النهج الديموقراطي والسماح للمواطنين أن ينتخبوا من يمثلهم على المستوى المحلي.

2-1 الاستقلالية المالية للجماعات المحلية: إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية و الاستقلال الإداري، وجب الاعتراف لخا بخاصية الاستقلال المالي، ويعني هذا توفير مبالغ أو موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في المادة 60 على أنه: يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية.

المبحث الثالث: دراسات سابقة.

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على الدراسات السابقة ذات علاقة بالموضوع ومن ثم اختيار أهم الدراسات التي لها علاقة بالبحث الحالي.

المطلب الأول: الدراسات خاصة بالحكومة المفتوحة.

بحيث يلخص هذا المطلب اهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالحكومة المفتوحة

- **الدراسة الأولى: دراسة سعد 2014 بعنوان "المعلومات الحكومية ذات الصيغة المفتوحة"**، تناولت مفهوم المعلومات الحكومية المفتوحة كما تطرقت إلى الجوانب التقنية، والقانونية، والمؤسسية الخاضعة لها والتحديات التي تواجه تطبيق هذه الأنظمة المفتوحة للمعلومات الحكومية حيث ركزت على التجربة المصرية والجهود الحكومية لتبني تلك الأنظمة، وكان من أهم نتائجها عدم تشريع جامع ينظم عملية نشر المعلومات الحكومية وافتقاد الجهات الحكومية المنتجة للمعلومات لثقافة الشفافية والتعاون وخرجت بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة إعادة رسم العلاقة بين حدود تطبيق كل من قانون حرية تداول المعلومات والقانون المنظم للمعلومات الحكومية المفتوحة ووجود إدارة مسؤولة لتطبيق الأنظمة وزيادة فعاليتها.
- **الدراسة الثانية: دراسة الطاهر 2014 بعنوان "مدخل نحو تحرير المعرفة"**، وقد هدفت إلى تعريف بمصطلح المعرفة الحرة وكل ما يرتبط به من مصطلحات تدعو إلى نفس المبدأ، وتناولت الدراسة بالشرح عددا من المعايير التي يجب توفرها في العمل باعتباره حرا أو مفتوحاً. ومن ثم عرضت 7 مفاهيم تندرج تحث مصطلح المعرفة الحرة منها البيانات المفتوحة حيث تناولتها بالتعريف وتطرقت لخصائها والفوائد التي من الممكن أن تعود على الحكومات والمواطنين نتيجة تطبيق سياسات البيانات المفتوحة، ومن ثم عرضت الدراسة عددا من التجارب الدولية.[1]

[1]- إيمان بنت محمد عسيري وآخرون، **منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإليكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي**، جامعة الملك عبد العزيز.

المطلب الثاني: دراسات خاصة بالجماعات المحلية.[1]

بحيث يلخص هذا المطلب اهم الدراسات باللغة العربية والأجنبية التي لها علاقة بالجماعات المحلية.

- **الدراسة الاولى: دراسة شويح بن عثمان (2011/2010) جامعة تلمسان:** تناول الباحث موضوع "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية" وتمحور تساؤله الرئيسي حول ما مدى نجاح البلدية في مهمة التنمية المحلية ؟ من خلال ما قدمه توصل إلى أن الدولة تسعى لإرساء نظام لا مركزي وحقيقي للجماعات المحلية و الذي تجلى في منح الجماعات المحلية كل الوسائل التي تمكنها من القيام بمهامها ومحاولة تخفيف من أزمة الجماعات المحلية باتخاذ إجراءات جديدة كخلق ضرائب جديدة، بالإضافة إلى ما توصل إليه هو افتقار الجماعات المحلية للموارد المالية أدى إلى شلل في أجهزتها المحلية.
- **الدراسة الثانية: دراسة جديدي عتيقة (2013/2012) جامعة محمد خيضر بسكرة:** تناولت الباحثة موضوع "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر" وكان تساؤلها الرئيسي هو ما هو واقع تسيير الجماعات المحلية في الجزائر؟ من خلال دراستها توصلت إلى أنه وفي ظل الكم الواسع من المواد القانونية المعتبرة لصلاحيات واختصاصات الهيئات المالية للبلدية وعلى الرغم من تدعيم الدولة للجماعات المحلية إلا أن ما يفرضه الواقع من حقيقة التسيير المحلي أنه كرس لخدمة المصالح والأهداف الخاصة، بالإضافة إلى أن التسيير الأمثل للجماعات المحلية يقتضي بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق ذلك.
- **الدراسة الثالثة: دراسة صمودي محمد، لعرباوي أمين (2014/2013) جامعة تلمسان:** تناول الباحث موضوع "إشكالية التسيير المالي في الجماعات المحلية" وتمحور تساؤله الرئيسي حول ما هو واقع تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية ؟ وقد توصل من خلال دراسته إلى أن أغلب بلديات الوطن تعاني من سوء التسيير المالي، ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى مشكل عدم ترشيد نفقاتها وعدم التزام المسؤولين المحليين عند القيام بالإنفاق والتقييد بالاعتمادات المالية المفتوحة المسموح بها.

[1]- آمال رزام، **دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2017، ص 8- 9

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

- **المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية للحكومة المفتوحة.**

الدراسة الأولى: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والحالية.

أوجه التشابه:

من خلال الدراسة السابقة نلاحظ أنها تشابهت مع دراستنا الحالية في المتغير المستقل وهو الحكومة المفتوحة وتشابهت معها أيضا في التحديات التي تواجه تطبيق هذه الأنظمة المفتوحة .

أوجه الاختلاف:

من حيث الزمان: تمت الدراسة السابقة في سنة 2014 أما دراستنا الحالية تمت في سنة 2022.

من حيث متغيرات الدراسة: تمحور المتغير التابع للدراسة السابقة في المعلومات الحكومية المفتوحة بينما ركز المتغير التابع في دراستنا الحالية على تحسين أداء الجماعات المحلية.

الدراسة الثانية: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة السابقة والحالية.

أوجه التشابه:

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في وجود علاقة بين الحكومة المفتوحة والمواطنين نتيجة تطبيق سياسات البيانات المفتوحة.

أوجه الاختلاف:

من حيث الزمان: تمت الدراسة السابقة في سنة 2014 أما دراستنا الحالية تمت في سنة 2022.

من حيث متغيرات الدراسة: تمحور المتغير التابع للدراسة السابقة في **مدخل نحو تحرير المعرفة** بينما ركز المتغير التابع في دراستنا الحالية على تحسين أداء الجماعات المحلية.

- **المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية للجماعات المحلية:**
  - **الدراسة الاولى:** أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والحالية.
  - **أوجه التشابه:**
  - تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في أهمية التركيز على ارسال نظام لامركزي وحقيقي للجماعات المحلية.
  - **أوجه الاختلاف:**
  - **من حيث الزمان:** تمت الدراسة السابقة في سنة 2011/2010 أما دراستنا الحالية تمت في سنة 2022.

- **من حيث متغيرات الدراسة:** تمحور المتغير التابع للدراسة السابقة في دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية بينما ركز المتغير التابع في دراستنا الحالية على تحسين أداء الجماعات المحلية.

الدراسة الثانية: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والحالية

أوجه التشابه:

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في المتغير التابع وهو الجماعات المحلية.

أوجه الاختلاف:

من حيث الزمان: تمت الدراسة السابقة في سنة 2013/2012 أما دراستنا الحالية تمت في سنة 2022.

من حيث متغيرات الدراسة: تمحور المتغير التابع للدراسة السابقة في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بينما ركز المتغير التابع في دراستنا الحالية على تحسين أداء الجماعات المحلية.

الدراسة الثالثة: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والحالية

أوجه التشابه:

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في المتغير التابع وهو الجماعات المحلية.

أوجه الاختلاف:

من حيث الزمان: تمت الدراسة السابقة في سنة 2014/2013 أما دراستنا الحالية تمت في سنة 2022.

من حيث متغيرات الدراسة: تمحور المتغير التابع للدراسة السابقة في إشكالية التسيير المالي في الجماعات المحلية بينما ركز المتغير التابع في دراستنا الحالية على تحسين أداء الجماعات المحلية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مجموعة من التعاريف التي تناولت مفهوم الحكومة بصفة عامة وكذا مفهوم الجماعات المحلية التي قدمتها المؤسسات الدولية وكذلك بعض الباحثين من خلال بحوثهم وهو ما أدى إلى البحث عن سبيل تفعيل هذه الأفكار والمبادئ من خلال ربطها ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع.

وفي الأخير توصلنا إلى أن الحكومة المفتوحة تعتبر طريقة للتعاون بين السلطات العمومية والمجتمع المدني لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها

الفصل الثاني

دراسة مقارنة لعينة

من الدول العربية

تمهيد:

بناءا على ما سبق نهدف في هذا الفصل ابرزا دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية من خلال الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لهذا البحث وتقديم المفاهيم الأساسية والتعرض لاهم عناصر الحكومة المفتوحة والجماعات المحلية وأيضا دراسة مقارنة لعينة من الدول العربية وهي تونس والمغرب والأردن، وعليه قمنا بتقسيم فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الاول: دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية تجربة لكل من الجزائر والمغرب وتونس

المبحث الثاني: دراسة مقارنة لكل من الجزائر و المغرب وتونس

المبحث الثاني: دراسة الجزائر و المغرب وتونس.

المطلب الأول : دراسة الجزائر.

الفرع الأول: نبذة جغرافية

تعتبر الجزائر من أكبر الدول العربية الافريقية من حيث المساحة ، حيث تطل على البحر الابيض المتوسط من جهة الشمال ويحدها من الجنوب الغربي الصحراء الغربية ومالي وموريتانيا ، ومن الجنوب الشرقي النيجر ، وعلى حدودها الشرقية توجد ليبيا و الشمال الشرقي تونس ومن الغرب المملكة المغربية .

وهي تسمى ببلد المليون شهيد نسبة لعدد الشهداء أثناء ثورة التحرير التي استمرت أكثر من سبع سنوات.

عاصمتها الجزائر. واسمها الرسمي الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، تبلغ مساحة المملكة المغربية 2,382000كم ،ومن أهم المدن الموجودة فيها نجد قسنطينة ،عنابة ، وهران ، غرداية ، الاغواط ، الجلفة ، البليدة ، وبلغ عدد السكان حوالي 45,4 مليون نسمة حسب احصائيات 2022 عملتها الدينار الجزائري.

الفرع الثاني : نبذة تاريخية

بدأت الجزار تشكل نفسها في بداية إيالة الجزائر أي في القرن السادس عشر. بعد الاحتلال و الاستعمار الفرنسي ظهرت الحركات القومية في بداية القرن العشرين وأدت الى اندلاع ثورة التحرير الجزائرية في ام 1954 ، وهي كفاح مسلح انتهى باستقلال البلاد في عام 1962 ، ودسترة الدولة القومية الحالية .

وتعد الجزائر قوة اقليمية ومتوسطية . وهي عضو مؤسس في الاتحاد الافريقي ، وعضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي ، وعضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة منذ استقلالها ، وأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والاقليمية .

ويصنف دستور الجزائر "الاسلام و العروبة و الامازغية " بالمكونات الاساسية لهوية الشعب الجزائري ، والبلاد بأنها *ارض الاسلام ، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير و أرض عربية ، وبلاد متوسطية و إفريقية *

الفرع الثالث: دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية دراسة لدولة " الجزائر"

إن الحكومة المفتوحة ما هي إلا امتداد للحكومة الإليكترونية فكل ما يشار اليه باسم الحكومة المفتوحة ما هو إلا الجيل الثاني من الحكومة الإليكترونية ففي الجزائر يعبر لجوء المواطنين في كثير من الحالات إلى الاحتجاجات الشعبية من خلال غلق الطرقات ومقرات البلدية وهذا بسبب غياب ثقة المواطنين بالمسؤولين المحليين وبسبب هذه الظاهرة باشرت مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية بعزل المنتخبين والمسؤولين المحلين الذي يتعرضون لمتابعات قضائية واستبعادهم من مناصبهم مباشرة.

حيث نص قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 09/12 على ضرورة نشر ملخص حول مداولة المجلس الشعبي البلدي المصادق عليها في الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور كما أعطى الحق لكل مواطن بالاطلاع على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي و أن يحصل على نسخة منها كاملة أو جزئية وهذا يتوافق ومبدأ الشفافية لكونه يفتح مجال واسع لرئيس البلدية من أجل وضع كم هائل من المعلومات المتعلقة بالبلدية أمام المواطنين فهذا يساعد ويعزز تعاون المواطن مع الإدارة المحلية.

كما أن نشر البيانات وميزانيات البلدية يعمل على تحسين تحصيل الضرائب المستحقة.

وبسبب الضغوط المجتمعية في الجزائر لمحاربة الفساد وجب عليها التوجه أو اعتماد الحكومة المفتوحة كنهج لإصلاح الجزائر

المطلب الثاني: دراسة المغرب

الفرع الأول : نبذة جغرافية

يمتد المغرب البحر المتوسط والمحيط الأطلسي على التوالي في الشمال والغرب إلى المناطق الجبلية الشاسعة في الداخل إلى الصحراء في الجنوب.

عاصمتها مدينة الرباط، واسمها الرسمي المملكة المغربية، تبلغ مساحة المملكة المغربية 710,850كم، ومن أهم المدن الموجودة فيها نجد أكادير، القنيطرة، وجدة ، الرباط، مكناس، سلا، مراكش، طنجة وبلغ عدد السكان حوالي 36.91 مليون نسمة حسب إحصائيات 2020 عملتها درهم المغربي.

الفرع الثاني : نبذة تاريخية

المغرب هي دولة إسلامية تقع في أقصى غرب شمال إفريقيا، عاصمتها الرباط و أكبر مدنها الدار البيضاء تطل على البحر المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا وتحدها الجزائر شرقا وموريتانيا جنوبا وفي الشريط البحري الضيق الفاصل بين المغرب وإسبانيا توجد مكتنفات متنازع عليها بين البلدين وهي سبتة ومليلية وعدد من الجزر.

المغرب عضو في جامعة الدول العربية، الاتحاد من أجل المتوسط، والاتحاد الإفريقي، توجد شراكة استراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي، شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، حيث يتربع محمد السادس على رأس الدولة في ملكية دستورية مع نظام برلماني، يرأس الحكومة المغربية الحالية عزيز أخنوش عن حزب التجمع الوطني للأحرار بعدما تصدر الانتخابات لسنة 202 بحصوله على 102 من أصل 395 مقعد برلماني، مع نسبة مشاركة انتخابية بلغت 50,18 على مستوى البلاد.

تمت الإشارة للبلاد لاحق باسم المغرب الأقصى باللغة العربية حيث اعتقد الناس في العالم القديم أن الشمس تشرق من اليابان وتغرب في المملكة المغربية بينما اشتقت البلاد اسمها في اللغات الأوروبية من الكلمة اللاتينية مرك وهي تصحيف اسم مراكش.

الفرع الثالث: دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية دراسة لدولة " المغرب"

تعد المغرب من بين أكثر الدول العربية اهتماما بالحكومة المفتوحة، فقد أبدى اهتماما ملموسا بمبادئها وأظهر التزامه بتنفيذ الإصلاحات التشريعية الأزمة لتنفيذها.

وقد جاء ذلك تماشيا مع الانفتاح السياسي المستمر الذي شهده المغرب في السنوات الأخيرة، والتزاما منه بروح الدستور المغربي لعام 2011 الذي حث على نقاط هامة من مبادئ الحكومة المفتوحة، فقد جاء في الفصل 20 من الدستور ما يلي:

- للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام وقد صدر في عام 2018 القانون رقم 31,13 الخاص بالحق في الحصول على المعلومات، ومما يؤدي إلى لفت النظر إلى المغرب وجود نشاط لهيئات المجتمع المدني بهذا الخصوص، فقد انتظم عدد كبير منها في شبكة واحن الحصول على المعلومة هو حق أساسي للمواطنين.

ولقد ثم تحضير الدستور المغربي الأخير الذي اعتمد بموجب استفتاء بتاريخ 1 تموز /يوليو 2011 والذي يكفل مبدأي "التدبير الحر" للحكومات المحلية و"التفريغ"، بما يؤمن ويدعم الشفافية ومشاركة المواطنين والحكامة الجيدة كما قدم الدستور الجديد مبدأ "الجهوية المتقدمة" لجعل الجهات والبلديات مستويات أساسية في الحكومات المحلية بالمغرب، وفي غياب اطار عمل واضح ونصوص تنفيذية، تبقى التغيرات القانونية نظرية إلى حد بعيد (رغم صدور 40 قرار وتعميما من قبل المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية من أجل تفعيل الإصلاحات) .

المطلب الثالث: دراسة تونس

الفرع الأول : نبذة جغرافية

تونس بلد عربي ونظامه جمهوري نال الاستقلال في 20 مارس 1956م بعد جلاء قوات الاستعمار الفرنسي، يقع في شمال إفريقيا يحده من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب الجزائر 965"كم" ومن الجنوب الشرقي ليبيا 459"كم"، عاصمتها مدينة تونس، واسمها الرسمي الجمهورية التونسية، تبلغ مساحة الجمهورية التونسية 163,610 كم، تمتد الصحراء الكبرى على 30 بالمئة من الأراضي التونسية بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر.

ومن أهم المدن نجد طبرقة، الحمامات، نابل، سوسة، المنستير، المهدية، جربة، قرطاج، القيروان، بنزرت صفاقس، وبلغ عدد السكان 11.4 مليون نسمة حسب إحصائيات 2016م، عملتها الدينار التونسي، ويقبل التعامل بكل بطاقات الائتمان الدولية فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبرس.

وهذا وتشكل تونس بموقعها الزاوية الشمالية الشرقية لدول المغرب العربي، كما أن موقعها الاستراتيجي على الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يجعلها نقطة اتصال مهمة بين أوروبا والعالم العربي وإفريقيا خاصة دول الشمال الإفريقي.

الفرع الثاني: نبذة تاريخية.

تونس ذات تاريخ طويل شهد تعاقب العديد من الحضارات، ويرجع تاريخ البلاد ذات الأصول البربرية السكان الأصليين إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد عندما أسس الفينيقيون مدينة قرطاج سنة 814 ق. م قرب موقع مدينة تونس الحالية، وقد عرف الفينيقيون بشجاعتهم ومهارتهم التجارية وامتد نفوذهم على طول سواحل المغرب العربي وأجزاء من صقلية وسردينيا وإسبانيا، وبعد تدمير قرطاج التي عرف منها أشهر القادة الحربيين في التاريخ حنبعل 146 ق.م أعاد الرومان بناءها وأسسوا دولة عمرت ستة قرون، ثم تعاقب على حكم تونس البيزنطيون، واسترجعت تونس مكانتها كدولة قوية في شمال إفريقيا مع الفتح العربي الإسلامي سنة 26 هجرية الموافق لسنة 647 ميلادية وأصبحت مدينة القيروان التي بناها الفاتح عقبة بن نافع عاصمة للبلاد وتحولت سريعا إلى مركز تجاري هام بين المشرق وإفريقيا ومنارة للعلم الذي امتد إشعاعه إلى أوروبا.

الفرع الثالث: دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية دراسة لدولة " تونس"

تعتبر تونس من أكثر البلدان العربية تقدما في مجال تبني مفاهيم الحكومة المفتوحة وتقوم بتنفيذ خطوات إيجابية فعلية في هذا الاتجاه، فقد كرس الدستور التونسي الجديد في عام 2014 دعائم المجتمع الديموقراطي القائم على المشاركة الفعالة للمواطنين. وانعكس ذلك بشكل واضح في مبادرة الحكومة التونسية لاعتماد مبادئ الحكومة المفتوحة كسبيل لتطبيق هذه المواد الدستورية.

ولقد شكلت الانتخابات البلدية في 6 أيار /مايو 2018، التي كانت الانتخابات المحلية الأولى في تونس خطوة مهمة لدفع البلاد قدما نحو التعزيز الكامل لانتقالها الديموقراطي، فمن خلال انتخاب 7200 مسؤول محلي يمثلون 350 بلدية، أظهر التونسيون مدى عمق التزامهم بالديموقراطية ونظريا كان ثمة حوكمة محلية في تونس لبعض الوقت، حيث منحت السلطات البلدية والجهوية صلاحية اتخاذ بعض القرارات التي اقتصرت على الشأن الإداري في معظمها.

ولقد اقتصر دور البلديات على الخدمات الكلاسيكية، كرفع الفضلات وتهيئة المدن، أما الخدمات الحيوية المتصلة باحتياجات المواطنين الأساسية، كالصحة والتعليم، فكانت خارج نطاق تدخلها وهو ما ساهم في أضعاف البلديات وانعدام الثقة في هذا الهيكل.

ومع ذلك ثمة الكثير من التحديات البنيوية واللوجستية والتقنية التي لا تزال تقف حجر عثرة في وجه اللامركزية في تونس ومن اضخم التحديات اللوجستية هي أن قانون السلطات المحلية المعروف في تونس بـ "مجلة الجماعات المحلية"، والذي يتحكم بعملية اللوجستية بقضها وقضيضها (القانون الأساسي رقم 48 للعام 2017) حيث تتطلب اللامركزية على المستوى المحلي التعاون بين المسؤولين المحلين من جانب، وبين القطاع الخاص والمجتمع المحلي عموما، من جانب آخر والدستور نفسه يطلب من السلطات المحلية العمل وفق "مبادئ الحكومة المفتوحة" "ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني" وفي حين تخصص مجلة الجماعات المحلية قسما كاملا للحكومة التشاركية وتنص على أن "المجلس المحلي المنتخب بالتشاور مع المجتمع المدني يحدد آليات وطرق الديموقراطية التشاركية.

حيث أوصت الباحثة التونسية "انتصار خريجي" بتكريس وسائل حماية أقوى لانخراط المواطنين في هذا القانون.

ودعت على وجه الخصوص، إلى أن يتمتع المواطنون بالحق في مطالبة السلطات المحلية بعقد جلسات استماع عامة ويلقي عرائض عامة، وقالت إن " ذلك يمكن أن يعزز الشفافية.

- ركائز الأساسية للحكومة المفتوحة.

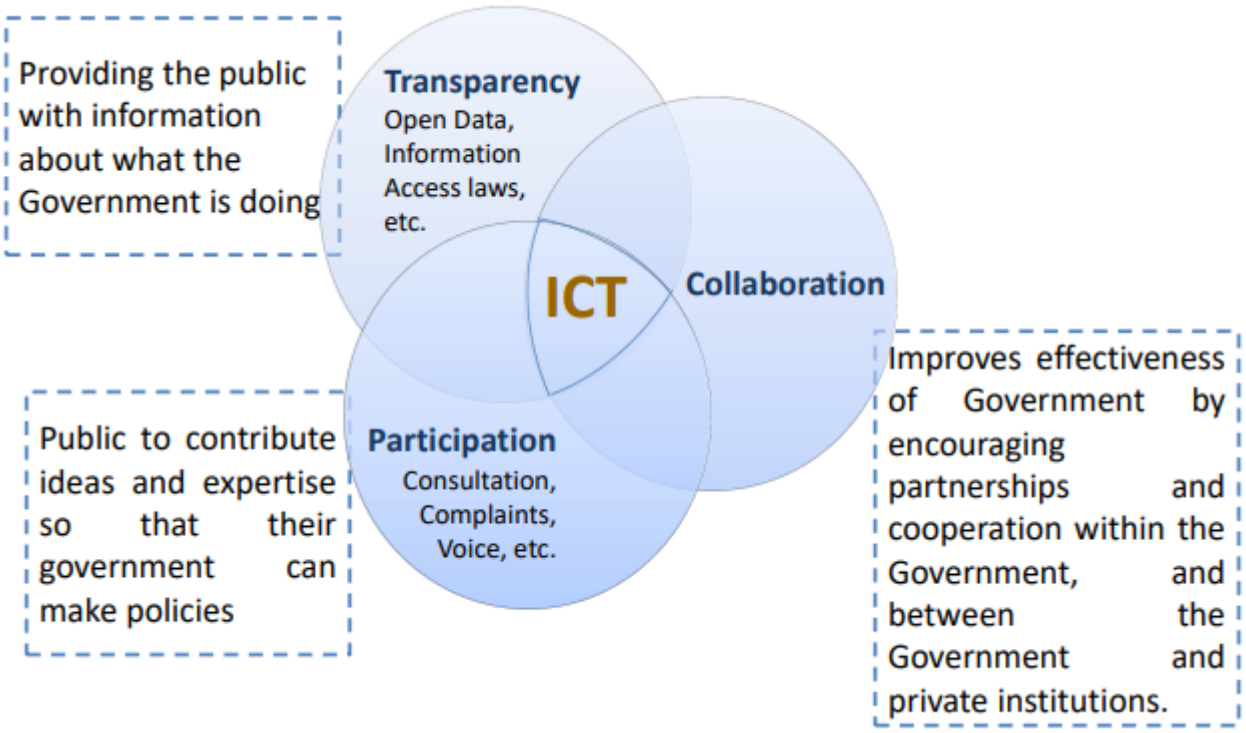

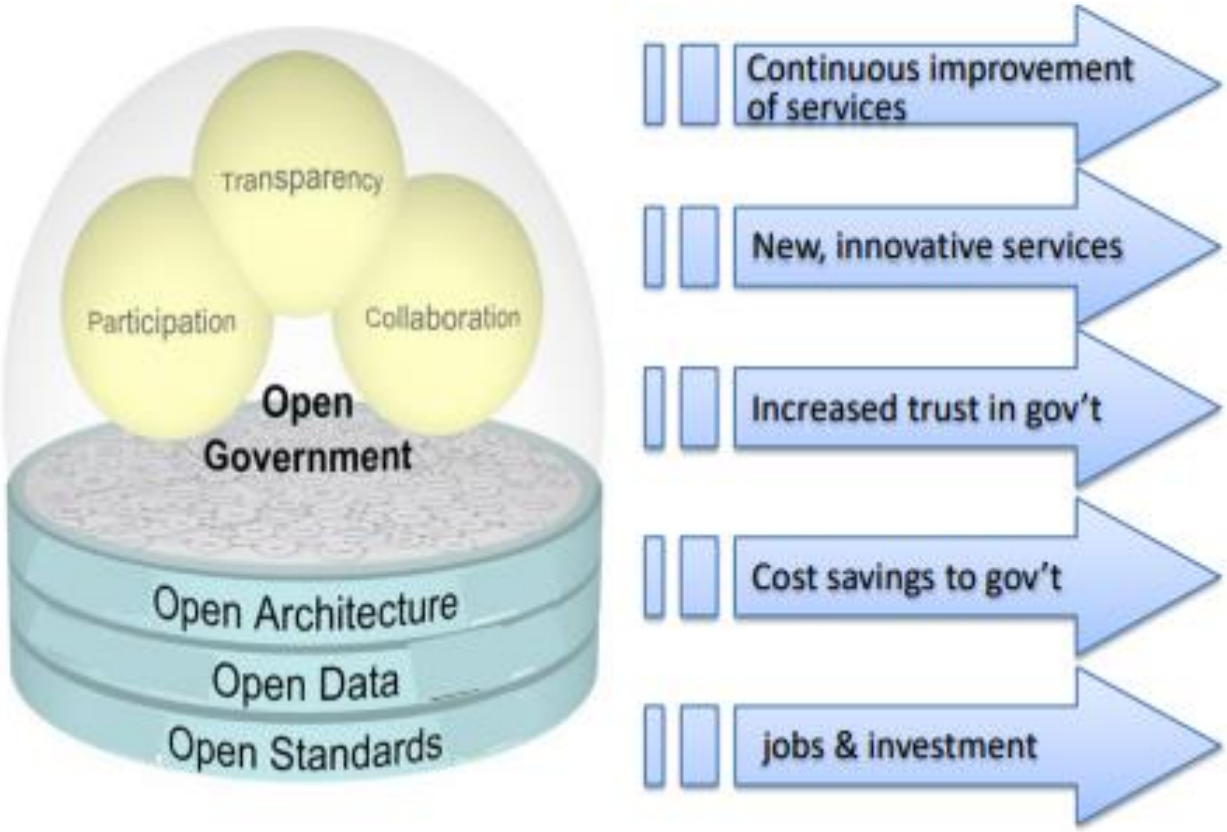

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لكل من تجربة الجزائر و المغرب وتونس.

- **الجزائر**

بالرغم من أن الجزائر تمتلك قاعدة قانونية وتقنية تمكنها من البناء عليها لتطوير الحكومة المفتوحة التي تتطلب الاستخدام المكثف للتكنولوجيات الرقمية في إعلام المواطنين إلا أن قلة من البلديات لها موقع الإلكتروني إلا أن الجزائر ووفقا لبرنامج لاتزال في المرحلة الأولوية لتطبيق الحكومة المفتوحة علما أن ورد في برنامج الحكومة (OGMM) المصادق عليه يوم 16 فيفري 2020 أنها تعتزم العمل على إتاحة الولوج إلى البيانات العمومية ووفقا لمؤشر الحكومة الإليكترونية والذي أعدته الأمم المتحدة فقد أحرزت الجزائر تقدما نسبيا في مجال الحكومة المفتوحة التي تعتبر امتداد للحكومة الإليكترونية كما اشرنا اليها سابقا حيث ارتقت من المرتبة عالميا 150 سنة 2016 إلى 130 سنة 2018.

فيلغ مؤشر بالنسبة للجزائر 0,4227 في سنة 2018 علما أن المتوسط العلمي هو 0,5490 ووفقا لهذا المؤشر الحكومة الإليكترونية الذي يقيس مدى توافر أدوات المشاركة الإليكترونية على بوابات الحكومة الوطنية فإن الجزائر صنفت ضمن الدول ذات المؤشر المنخفض حيث بلغ 0,2022 نقطة.

- **المغرب:**

لقد وضعت الحكومة المغربية برنامج عمل يضم مجموعة من التعهدات وبذلت جهدا بارزا في مراجعة الاطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالعديد من جوانب الحكومة المفتوحة، وخاصة ترسخ الحق في الحصول على المعلومة من خلال الدستور الجديد وتعزيز النزاهة في القاع العام، ومكافحة الفساد، كما بدلت جهودا واضحة في تحقيق الشفافية المالية وخطت خطوات إيجابية بخصوص التشاركية.

- **تونس:**

أظهرت تونس إرادة سياسية واضحة نحو الحكومة المفتحة، وانعكست هذه الإرادة بوضعها للاطار القانوني اللازم لذلك، عن طريق تضمين مفاهيمها في الدستور الجديد وبإصدار العديد من القوانين الأساسية والمناشير العامة الخاصة بها، كما قامت بوضع خطة عمل طموحة للانتقال إلى الحكومة المفتوحة وخاصة في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتشاركية، والشفافية المالية وتقديم الخدمات المسيرة للمواطنين.

جدول رقم (2-1): مؤشرات الحكومة الإليكترونية "الحكومة المفتوحة" الخاصة بالجزائر والمغرب وتونس

	مؤشر المشاركة الإليكترونية	مؤشر الحكومة الإلكترونية	مؤشر تقديم الخدمات عبر الأنترنت	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر رأس المال البشري
الجزائر	0,2022	0,4227	0,2153	0,3889	0,6640
المغرب	0,7753	0,6254	0,8056	0,4066	0,6640
تونس	0,7978	0,5214	0,6667	0,3697	0,5278

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تشخيص دور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية حيث قمنا بأخذ بلدية المنيعة كنموذج وتناولنا تقديم لها وتعرفنا على هيكلها التنظيمي ومهامها وتطرقنا أيضا لدراسة مقارنة لعينة من الدول العربية "الجزائر، المغرب، تونس" وهذا من أجل معرفة وتوضيح مكانة وأهمية الحكومة المفتوحة بالنسبة للجماعات المحلية في كل دولة مقارنة.

حيث تبين لنا وجود اهتمام من قبل الحكومة المفتوحة على تعزيز الجماعات من خلال ترشيد الإدارة وتفعيل المشاركة الشعبية وفتح قنوات الاتصال باعتماد على التقنيات الحديثة والإعلام.

الخاتمة

لقد حظي موضوع الحكومة المفتوحة بمكانة علمية كبيرة كإطار فكري من شأنه تحقيق التنمية البشرية وتحقيق دولة الحق والقانون من خلال احترام حقوق الإنسان المادية والمعنوية.

ومن خلال هذه الدراسة سلطنا الضوء على أهم جوانب التي تعنى بالاطار المفاهيمي للحكومة المفتوحة من حيث ظروف ظهور مصطلح الحكومة كما ثم التطرق إلى مفهوم الجماعات المحلية باعتبارها الأداة المثلى في إرساء مبادئ الحكومة المفتوحة.

وفي اطار دراستنا لدور الحكومة المفتوحة في تحسين أداء الجماعات المحلية وبالاعتماد على دراسة مقارنة لعينة من الدول العربية "تونس، المغرب، الجزائر" لاحظنا وجود بوادر لتفعيل نظام الحكومة على مستوى الجماعات المحلية خاصة البلدية باعتبارها الهيئة القاعدية الادرى بانشغالات المواطن المحلي وذلك من خلال:

- تحسين الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية خاصة في ظل عصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن.
- تنامي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي.
- بروز الدرو الكبير للإعلام المحلي في نقل انشغالات المواطنين وكذلك توفير المعلومات اللازمة عن أعمال الجماعات المحلية.

- **النتيجة المتعلقة بالفرضية الأولى :**

هناك تأثير للحكومة المفتوحة من خلال مبادئها (المساءلة ، المشاركة ، الشفافية) على الاداء الجماعات المحلية وذلك ما أكدته الفرضية الاولى.

- **النتيجة المتعلقة بالفرضية الثانية :**

الجماعات المحلية في الجزائر تعاني من نقص الانصاف و الفعالية من حيث توزيع الموارد المالية بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة ، حيث تتميز بغياب العدل من خلال المبالغ المتفاوتة وغير المتساوية بين الفرد الغني والفقير في المجتمع ، وبالتالي الفرضية الثانية صحيحة.

- **النتيجة المتعلقة بالفرضية الثالثة :**

– من خلال ما توصلنا اليه من النتائج في الجانب التطبيقي نرى انه توجد علاقة ارتباط بين الحكومة المفتوحة والجماعات المحلية وهذا ما اثبتته الفرضية الثالثة "**توجد علاقة ارتباط بين الحكومة المفتوحة والجماعات المحلية.**

- **التوصيات:**

- تعديل القوانين بما يتماشى ووضع آليات حقيقية لمشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي.
- ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات التكنولوجية والموارد البشرية المتاحة في تطوير الإدارة العمومية المحلية وتمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية.
- ضرورة إصلاح المنظومة التشريعية بما يحقق أهداف الشفافية والمشاركة والمساءلة بفعالية.

وبهذا يكون موضوع الحكومة المفتوحة بحث مستقبلي حيث يجب أن يتم تحسين الحكومة العمومية، مع العلم أن تونس والمغرب يمتلكون خبرة كبيرة في مجال الحكومة المفتوحة بالاستفادة من خبرة المنظمات الدولية.

- **افاق مستقبلية:**

- اجراء المزيد من الابحاث و الدراسات حول موضوع الحكومة المفتوحة وعلاقتها بالجماعات المحلية.
- تفعيل دور البلدية على مستوى القرى الثانوية للبلديات من خلال اشراك لجان الاحياء في العمل التنموي.
- القيام بتطوير إدارة شفافة تعمل جنبا الى جنب مع المواطنين ، وقادرة على تسيير التنمية المحلية ، رغم التعقيدات التي تواجهها مع التحكم الحقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية.

قائمة المصادر و المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية:**

- **المذكرات الجامعية:**

1- آمال رزام، **دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2017.

2- إيمان بنت محمد عسيري وآخرون، **منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإليكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي**، جامعة الملك عبد العزيز.

3- بوتاتة عبد الحق وآخرون، **ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس.

4- بوشيوان صبرينة، **دور الإدارة المحلية في الرقابة على تنفيذ عمليات التجهيز العمومي**، مذكرة ماستر "أكاديمي"، جامعة حمد دراية، أدرار، 2021.

5- خيضر أمينة وآخرون، **حوكمة الجماعات المحلية في الجزائر بين النظري والتطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيّ، جيجل.

6- دراوش نادية، **الإدارة المحلية وعملية إدارة التنمية في الجزائر**، مذكرة ماستر "أكاديمي" جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2014.

7- سهل عفاف، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر "أكاديمي" جامعة محمد بوضياف، 2016.

8- سوداني كلثوم وآخرون، **النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر "أكاديمي"، جامعة أدرار، الجزائر.

9- طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة د/ الطاهر مولاي، سعيدة، 2016.

10- عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التنمية والتسيير**، شهادة ماجيستير في التهيئة العمرانية، 2008، جامعة قسنطينة.

❖ **<u>المجلات العلمية:</u>**

11- محمد بلهادي، **الحكومة المفتوحة كآلية لتحسين الحوكمة المحلية في الجزائر** - المجلد 12، العدد01، مجلة الاقتصاد الجديد جامعة المدية 2021.

12- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" الأمم المتحدة بيروت**، أبريل، 2018.

13- د. محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية (مفهوم، الفلسفة، الأهداف)**، الملتقى العربي الأول، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صلالة، سلطنة عمان، 18- 20 أغسطس 2003 .

14- سليماني محمد وآخرون، **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 3 جوان 2015، جامعة المدية.

15- عبد الحق فيدمه، **ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة الجزائر.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	**I**
إهداء	**II**
قائمة المحتويات	**III**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VIII**
مقدمة	**أ- ج**
الفصل الأول: الإطار النظري للحكومة المفتوحة والجماعات المحلية	
تمهيد	**05**
المبحث الأول: الاطار النظري للحكومة المفتوحة	**06**
المطلب الأول: مفاهيم حول الحكومة المفتوحة.	**06**
المطلب الثاني: نماذج وآطر عمل خاصة بتطبيق الحكومة المفتوحة	**08**
المطلب الثالث: بعض التحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة	**17**
المبحث الثاني: الاطار النظري للجماعات المحلية	**20**
المطلب الأول: الإدارة المحلية	**20**
المطلب الثاني: الجماعات المحلية	**24**
المطلب الثالث: دور وأهمية الحكومة المفتوحة في أداء الجماعات المحلية	**29**
المبحث الثالث: دراسات سابقة	**32**
المطلب الأول: الدراسات خاصة بالحكومة المفتوحة	**32**
المطلب الثاني: دراسات خاصة بالجماعات المحلية	**32**
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	**33**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني: دراسة مقارنة لعينة من الدول العربية	
تمهيد	**38**

المبحث الثاني: دراسة الجزائر و المغرب وتونس	**39**
المطلب الأول: دراسة الجزائر	**39**
المطلب الثاني: دراسة المغرب	**40**
المطلب الثالث: دراسة تونس	**41**
المبحث الثالث: دراسة مقارنة لكل من تجربة الجزائر و المغرب وتونس	**42**
خلاصة الفصل	**42**
الخاتمة	**42**
قائمة المصادر والمراجع	**44**
فهرس المحتويات	**47**